الحرب على اليمن بين عدالة القضية وحجم المعاناة الإنسانية

د. مجاهد صالح الشعبي

أستاذ العلوم السياسية المساعد – جامعة صنعاء

الملخص

عندما تدافع عن قضية تعتبر بالنسبة لك وللشعب الذي تنتمي إليه بمثابة قضية عادلة فإنك لا تألو جهدا في بذل كل ما لديك من عناصر القوة – أياً كان حجمها – للدفاع عن تلك القضية وإثبات عدالتها، على خلاف المعتدي فإنه في الأغلب لا يمتلك قضية عادلة تبرر له ذلك الاعتداء. وهذه المقاربة هي التي ستنطلق منها دراستنا الحالية، حيث تسعى الدراسة إلى التعرف بداية على مفهوم الحرب العادلة والحرب غير العادلة ومعايير تحقق تلك المفاهيم من عدمها فيما يتعلق بالحرب الدائرة في اليمن لقرابة خمس سنوات، وذلك من خلال الوقوف على المعايير القانونية والأخلاقية الدولية للحرب العادلة والحرب غير العادلة، ومن ثم الوقوف على مدى عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، ومن ثم إمكانية إطلاق مسمى الحرب العادلة على حربهم. بالمقابل يتضح عدم عدالة الحرب التي شنتها السعودية على اليمن – وفقاً للمعايير والشروط المعمول بها دوليا وقانونياً فيما يتعلق بتحديد مدى عدالة أي حرب من الحروب. بالإضافة إلى إبراز حجم المعاناة الإنسانية التي يعانيها الشعب اليمني منذ بدء هذه الحرب، والتي تسببت – بما لا يدع مجالا للشك - في إحداث كارثة إنسانية وفقاً للتقارير الدولية والإنسانية التي سنشير إليها ضمناً أثناء محاور الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن حرب اليمن ضد العدوان السعودي عليها – وفقاً لمعايير الحرب العادلة – جاءت عادلة كونها تحمل قضية عادلة، ولم تستهدف المدنيين السعوديين؛ حيث جاءت للدفاع عن سيادة الدولة اليمنية وأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها . والنتيجة الأخرى أن الحرب التي شنتها قوات التحالف بقيادة السعودية ليست عادلة بمعايير الحرب العادلة المتعارف عليها دولياً، كما كشفت الدراسة مدى عدالة القضية التي يقاتل من أجلها أبناء الشعب اليمني بغض النظر عن مسمياتهم ومكوناتهم السياسية وغير السياسية فالأهم أنهم يواجهون عدواناً خارجياً يحاول النيل من سيادة وأمن واستقرار اليمن. والنتيجة الثالثة التي توصلت إليها الدراسة أن هذه الحرب كانت ولازالت السبب الرئيس الذي أدى إلى حدوث كارثة إنسانية تمثلت في المعاناة الإنسانية التي سببتها هذه الحرب على أبناء الشعب اليمني، وغيرها من النتائج التي سترد طي هذه الدراسة.

Abstract

When you defend an issue that is considered just for you and the people to which you belong, you will spare no effort in exerting all the elements of force - whatever its size - to defend and prove its justice, unlike the aggressor. This approach is the starting point of our current study, where the study will seek to identify at first the concept of just war and unjust war and the criteria to achieve those concepts in relation to the war in Yemen for nearly five years, by looking at the international legal and ethical standards For th war. Evidence of war is not fair, and then stand over justice of the war, which Yemenis are fighting, and then the possibility of launching the name “fair war”.

On the other hand, it will become clear that the war launched by Saudi Arabia against Yemen is unfair - in accordance with the international and legal standards and conditions in determining the fairness of any war. In addition to highlighting the magnitude of the human suffering by the Yemeni people since the beginning of this war, which has caused - beyond any doubt - a humanitarian catastrophe according to international and humanitarian reports, which we will indicate during the study.

The study reached a number of results, the most important of which are: Yemen's war against Saudi aggression is fair and just according to the standards of just war, because it carries a just cause, and did not target Saudi civilians. The result is that the war launched by the Saudi-led coalition forces is not fair by the internationally accepted standards of just war. The study also revealed the fairness of the cause for which the Yemeni people are fighting, regardless of their names and their political and non-political components. The third conclusion of the study is that:

War was and is still the main reason that led to a humanitarian catastrophe and the magnitude of the human suffering caused by this war on the people of Yemen, and other consequences that will be contained in this study.

المقدمة:

عندما يرى البعض عنوان الدراسة، قد يطرح سؤالاً: هل الحرب العدوانية على اليمن تمثل قضية عادلة، ومن ثم تعتبر حرباً عادلة من منظور يمني أو غير يمني، أم لا؟ ويرتبط بهذا التساؤل تساؤلان آخران مفادهما: ما مدى عدالة الحرب على اليمن من عدمها وفقاً لمعايير القانون الدولي وشروط عدالة الحروب المتعارف عليها؟ وما حجم المعاناة الإنسانية التي سببتها هذه الحرب؟ وهي تساؤلات منطقية. وفي محاولة منا للإجابة عنها، وإبراز عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، وفقاً لمعايير وشروط الحرب العادلة، وحجم المعاناة الإنسانية التي خلفتها هذه الحرب، سنقوم بالحديث عن نظرية الحرب العادلة والتي ترتكز على مجموعة من القيم والمعايير الدولية.

فنظرية الحرب العادلة هي ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تحدد في مجموعها ما هو عادل أوغير عادل بالنسبة للحرب، سواء على مستوى شنها ابتداء أو على مستوى إدارة عملياتها بعد اندلاعها فعلا [1].

يعد تاريخ الحروب حافلا بالكثير من الحالات التي تنوعت بين حروب تقليدية وغير تقليدية، وللعلم فإن هناك ما يزيد عن 160 حرب نشبت خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وهو ما لا يعلمه الكثير منا، ولو أردنا الدخول في تصنيف تلك الحروب لوجدنا عناء كبيرا، لكن الواضح أن تسعينيات القرن الماضي شهدت ظهور نوع جديد من الحروب التي خرجت عن الأنماط التقليدية، وكانت عبارة عن حروب بين دولتين أو أكثر في المناطق الحدودية أو تقدم إحدى الدول لمشارف وحدود الدولة أو الدول الأخرى في محاولة لغزوها واحتلالها، أو توسيعا لنطاق تلك الدولة عن طريق ضم دولة أخرى إليها، أو أجزاء منها، أو تلبية لمبررات – وإن كانت غير قانونية وغير منطقية في أغلب الحالات التي حدثت تحت مبررات انسانية أو بذريعة الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، لكن منذ حرب البلقان ظهر نوع جديد من الحروب التي قامت على أسس واعتبارات مختلفة عما كان عليه الحال في الحروب التقليدية القديمة.

ففي بعض تلك الحروب تدخلت قوات الناتو لتحقيق أهداف أخرى غير ما أعلن عنه، وهذا النوع من الحروب تكرر في كوسوفو وأفغانستان والعراق وآخرها في سوريا وليبيا والعراق واليمن، وهي نماذج شاهدة على أن الحروب العسكرية لهذا القرن ستكون مختلفة عما سبقتها من حروب، ولعل ما تعرضت له اليمن يمثل صورة صارخة من صور الاستقواء الإنساني والدولي من دول لها مصالح وأهداف إقليمية ودولية ضد دولة كانت تنعم بالأمن والاستقرار ولم تكن تمثل خطراً على حالتي السلم والأمن الدوليين التي قد تبيح استخدام القوة العسكرية لاستعادتهما في حال إذا سلمنا بأن اليمن كانت تمثل تهديداً صريحاً لهما.

فما تعرضت له اليمن يمكن تصنيفه ضمن الحروب الجديدة التي اختلفت أسبابها وصورها عن الحروب التقليدية التي عُرفت على مر التاريخ القديم والمعاصر على حد سواء، لكنها وبكل المقاييس تمثل حالة يجب دراستها والتوقف عندها كونها تمهد لنوع جديد من التدخل العسكري والعدوان غير المبررعلى الدول، والذي لا تقره القوانين والأعراف الدولية في هذا الجانب، بل إنها تمثل حالة خاصة تم فيها ممارسة واستخدام القوة الغاشمة من قبل دولة تحالفت مع

(1) **نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي: ميخائيل والزر أنموذجاً، سالم حسين العادي؛ المجلة الجامعة، العدد الثامن عشر، المجلد الأول، يناير** 2016، **ص** 50.

عدد من الدول للنيل من سيادة وأمن واستقرار اليمن، وهو ما يجعلنا أمام نوع من الحروب مختلف عما تم التعارف عليه تقليدياً، والتي يمكن وصفها بأنها حروب غير عادلة وفقاً لعدد من المعايير والشروط القانونية والإنسانية التي تحدد عدم عدالتها.

إننا من خلال دراستنا هذه سنتناول الحرب على اليمن ومدى عدالتها بالنسبة لليمنيين، وعدم عدالتها بالنسبة لما ارتكبته السعودية ضد اليمن ومدى تطابق مسوغات ومبررات الحرب على اليمن – التي أوردتها السعودية مع معايير الحرب العادلة المتعارف عليها دولياً، وهو ما سيوضح عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، كما سنتناول حجم المعاناة الإنسانية التي سببتها الحرب التي ما زالت رحاها تدور حتى كتابة هذه الدراسة، كل ذلك سيتم تناوله من خلال ثلاثة مباحث: سيتناول المبحث الأول الإطار المنهجي والنظري للدراسة، والمبحث الثاني: معايير الحرب العادلة ومدى تطابقها على الحرب في اليمن، والمبحث الثالث المعاناة الإنسانية جراء الحرب على اليمن. وفي الختام خرجت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، وطرحت عدداً من السيناريوهات المستقبلية لهذه الحرب.

المبحث الأول
الإطار المنهجي والنظري للدراسة

بُنيت هذه الدراسة على إطار منهجي ونظري علمي، تمثل في الخطوات الآتية:

أولاً: المشكلة البحثية

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤلين البحثيين الرئيسين الآتيين:

1- ما مدى عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، وفقاً لمعايير الحرب العادلة؟
2- ما حجم المعاناة الإنسانية التي سببتها الحرب على أبناء الشعب اليمني؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

وفي محاولة للإجابة عن التساؤلين الرئيسيين تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:

هناك علاقة طردية بين عدالة القضية التي يدافع عنها الشعب اليمني وعدالة حربه ضد العدوان السعودي.

الفرضية الثانية:

كلما زادت عمليات العدوان السعودي على اليمن حدة واستهدافاً للمدنيين، زاد حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب اليمني.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من نواحٍ عدة أهمها ما يأتي:

1- أنها تتناول حالة من حالات النزاع المسلح والحرب بين طرفين دوليين عربيين مسلمين، لا زالت دائرة، أي أنها لم تنته وهو ما يمثل جانباً من ملامسة الواقع وعدم الحديث عن حرب قد انتهت وعُرفت نتائجها، وهذا ما يمكن اعتباره تميزا لهذه الدراسة.
2- أن هذه الحرب تمثل أنموذجا للحرب العادلة بالنسبة لليمنيين كونهم يدافعون عن أرضهم باعتبارها قضية عادلة بالنسبة لهم، وهو ما سيحاول الباحث توضيحه.

3- أن هذه الحرب تمثل الموجة الثالثة من موجات الحروب الجديدة التي يشهدها القرن الواحد والعشرون، وتمتاز بالتحالف بين مجموعة من الدول والفاعلين الدوليين ضد دولة وحيدة، وهو ما يمثل جزءاً من أهمية هذه الدراسة كونها ستتناول أنموذجا واقعياً لهذه الحروب الجديدة.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- توضيح عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، وحجم المعاناة الإنسانية التي يعانيها أبناء الشعب اليمني جراء هذه الحرب.

2- الوقوف على مدى عدالة الحرب التي يخوضها اليمنيون باعتبارها حرباً قائمة على قضية عادلة وفقا لمعايير وشروط الحروب العادلة.

3- كشف حقيقة ماتتعرض له اليمن من عدوان وحرب غاشمة طالت جميع مجالات الحياة الإنسانية في اليمن، وإبراز حجم المعاناة الإنسانية التي خلفتها هذه الحرب.

خامساً: منهجية الدراسة

حتمت الضرورة العلمية علينا استخدام منهاج دراسة الحالة، والذي يرتكز على حتمية دراسة ظاهرة أو حالة او موقف أو حدث بكل تفاصيله وجوانبه المرتبطة به، كون الدراسة ستتناول الحرب على اليمن كحالة دراسية يمكن من خلالها الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي قد تفيد الباحثين أو صانعي القرار في اليمن على وجه التحديد.

سادساً: تحديد المفاهيم والمصطلحات

من المتعارف عليه علمياً عند تناول أي مفهوم أو مصطلح من المصطلحات التي تتضمنها الدراسات العلمية، أن يتم البدء من العام إلى الخاص، وهنا سنتناول ثلاث مصطلحات رئيسة هي: الحرب - الحرب العادلة - الحرب غير العادلة، وفقاً لما يأتي:

1- مفهوم الحرب

الحرب، بتعبير فيليب كونتامين" ظاهرة ثقافية". وتتحدد الطريقة التي تخاض بها الحرب – تحديداً دقيقاً – من خلال مجموعة المعايير الخُلقية والمعنوية السائدة التي تؤثر في الأفراد المشاركين في الحرب.."[1]، وقد عرف قاموس المصطلحات القانونية الدولية الحرب بأنها" صراع مسلح بين جماعات بشرية أو بين دول وذلك من أجل فرض إرادة أحد الأطراف على المنافس بالقوة"[2].

---

(1) **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، فيليب تايلور، ترجمة سامي خشبة (الكويت: المجلس القومي للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، 256، إبريل 2000م) ص 98.**

(2) **قوانين الحرب وضرورتها في ضوء تحريم الحرب في القانون الدولي العام، عبدالسلام أحمد هماش، (الكويت: جامعة الكويت، الكويت، مجلة الحقوق جامعة الكويت، د.ت)، ص 25.**

وفي ظل الحديث عن الحرب، وخروجها عن كونها شأناً يهم الساسة والعسكريين فقط إلى كونها شأناً من الشؤون العامة لكافة أبناء الشعب، يرى البعض أن "الحرب لم تعد من شأن الملوك والحكام ورجال الإدارة والجنود المحترفين وحدهم، وإنما أصبحت من شؤون الشعب الذي يخوضها هؤلاء باسمه"[1].

2- الحرب العادلة

تعتبر نظرية الحرب العادلة ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تحدد في مجموعها ما هو عادل وغير عادل بالنسبة للحرب سواء على مستوى شنها ابتداءً أو على مستوى إدارة عملياتها بعد اندلاعها فعلا[2].

ويرى " والتزر" أن ثمة مبادئ أخلاقية في ميدان الحرب، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ليؤكد على قاعدة اخلاقية أساسية تعد بمنزلة تحد حقيقي للفكر الأخلاقي إلا وهي أنه إذا تحققت الأخلاق في مجال الحرب فإنها تتحقق في جميع المجالات، وأن تلك المبادئ الأخلاقية لابد أن تكون عالمية أو ضمن الأخلاق في حدودها الدنيا، وعليه لا يمكن أن تكون الحرب خارج التفكير الأخلاقي والمبادئ الأخلاقية[3].

اختلفت الآراء حول مدى قبول الحديث عن حرب عادلة وأخرى غير عادلة وهو جدل نشأ منذ قديم الأزل، وقد عُرفت الحرب العادلة أنها "تلك التي تكون ثأراً من ظلم، أو لاستعادة شيء ما جرى الاستيلاء عليه بغير الطريق الصحيح"[4].

فالحرب إذن أداة مشروعة معترف بها ضمن الأدوات المتاحة في إدارة شؤون الدولة، بيد أن تقليد الحرب العادلة ساده على الدوام إدراك قوي للرعب والأسى اللذين تخلفهما الحروب. فنظرية الحرب العادلة إجمالاً هي" ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تحدد في مجموعها ما هو عادل وما هو غير عادل بالنسبة للحرب سواء على مستوى شنها ابتداء أو على مستوى إدارة عملياتها بعد اندلاعها فعلا"[5].

ويرى ديفيد فيشر أنه" لم يكن تقليد الحرب العادلة على الاطلاق مجرد مجموعة جامدة من المبادئ، ولكن على الأرجح كانت طريقة التفكير في الحرب تتطور مع تطور الحرب ذاتها. وحيث إننا نتعامل هنا مع المخاوف المتعلقة بالأمن في القرن الحادي والعشرين فإن المزيد من التطوير في هذا التقليد أضحى مطلوباً، حتى تستمر في توفير مصدر إرشادي قوي لأولئك الذين يواجهون القرارات الصعبة المتصلة بالسلام والحرب التي قد نتعرض لها"[6].

في ضوء ما تقدم يظل السؤال: ما الذي يشكل قضية عادلة في الحروب؟

إن الحرب هي لحظة مهمة لا يمكن الانجراف إليها لأسباب غير ملائمة، فوفقاً لفيتوريا فالاختلاف في الدين لا يمكن أن يكون سببا للحرب، شأنه في ذلك شأن توسيع إمبراطورية ما، وبطبيعة الحال فإن المجد الشخصي أو ما يناسب الأمير يأتي في مرحلة أدنى من ذلك، وبالمقابل فإن القضية الوحيدة العادلة لشن حرب تتمثل في أن الضرر قد وقع بالفعل،

---

(1) **فيليب تايلور، مرجع سابق، ص** 254.

(2) **سالم حسين العادي؛ مرجع سابق، ص**50.

(3) **نفس المرجع، ص** 55.

(4)Julia Annas, The Morality of Happiness (Oxford University, Press, 1993, p43)

(5) **سالم حسن العادي، مرجع سابق، ص** 51.

(6) **ديفيد فيشر، الأخلاقيات والحرب، ترجمة د/ عمار عواد (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة،** 414، **يوليو** 2014**م) ص** 19.

فالحروب الدفاعية فقط هي التي تعتبر حروبا عادلة، ففي إطار الدفاع المشروع قانونا عن الأبرياء لحمايتهم من موت غير عادل، يعتبر ذلك بمثابة حرب عادلة بكل المقاييس [1].

ويرى والتزر أن حقوق الإنسان تشكل أساس تصوره للحرب العادلة، كما تعد أساس المبادئ الأخلاقية التي طبقاً لها يحلل والتزر مبادئ كل من "عدالة الدخول في الحرب" و "عدالة إدارة الحرب" "عدالة ما بعد الحرب"، بحيث يمكن القول إن الحرب العادلة هي الحرب التي تُشن من أجل دفاع عن حقوق الإنسان عندما تكون تلك الحقوق – على الأقل الحقوق الأساسية في الحياة والحرية والمجتمع- منتهكة ولا يمكن الحفاظ عليها بأي طريقة أخرى سوى الحرب.

ومن ناحية أخرى فإن الحرب يتم إدارتها بطريقة عادلة إذا كانت تدور رحاها في ضوء احترام حقوق الإنسان لغير المقاتلين، بما فيها حقوق الجنود الذين أصبحوا غير مقاتلين بموجب أو استنادا إلى استسلامهم أو أسرهم، والحرب – من ناحية – ثالثة – تنتهي بطريقة عادلة إذا كان هناك سلام عادل، وكانت حقوق الإنسان مصانة أكثر مما كانت عليه قبل بدء الحرب[2].

وقد طرح والتزر ما أسماه بنظرية العدوان حول وحدة الأراضي الإقليمية والسيادة السياسية للدول، يلخصها في ست فرضيات، يضعها كالآتي[3]:

أ- هناك مجموعة من الدول المستقلة.

ب- هذه الدول لديها قانون يؤسس حقوق أعضائها في وحدة أراضيها الإقليمية وسيادتها السياسية.

ت- العدوان هو وحده الذي يبرر الحرب.

ث- يُعد أي استخدام للقوة أو تهديد وشيك باستخدامها من قبل إحدى الدول ضد وحدة الأراضي الإقليمية أو السيادة السياسية لدولة أخرى عملاً من أعمال العدوان ويشكل جريمة حرب.

ج- العدوان يبرر صورتين من صور الرد العنيف، حرباً للدفاع عن النفس من قبل الضحية، وحرباً لتعزيز القانون من قبل الضحية أو من قبل دولة أخرى في المجتمع الدولي.

ح- عندما يتم صد عدوان الدولة المعتدية، فإنه يمكن معاقبتها.

3- مفهوم الحرب غير العادلة

أما بالنسبة لمفهوم الحرب غير العادلة فإنه يمثل الوجه الآخر لمفهوم الحرب العادلة، بمعنى أن الحرب غير العادلة هي تلك الحرب التي لم تتوافر فيها معايير وشروط الحرب العادلة - المشار إليها سابقاً- أي أن عدالة الحرب تكون بمدى التزام أطراف تلك الحرب بالشروط والمعايير المتعارف عليها بين الأمم، وإلا فإنه بالإمكان وصف الحرب التي لم يلتزم أطرافها بتلك الشروط بأنها حرب غير عادلة وغير أخلاقية. وفي إطار القول بعدالة أو عدم عدالة الحرب نجد أن "والتزر" يركز على جزئية الحقوق – سواءَ كانت حقوق الدول أو حقوق الأفراد في الحرب، وأن مدى عدالة الحرب يعتمد على ما تجاوزته من حقوق لتلك الدول وأولئك الأفراد على حدٍ سواء. فيرى في ذلك" أن الحرب العادلة تنصب

(1) **ديفيد فيشر، المرجع السابق، ص**113.

(2) **مفهوم الحرب العادلة عند مايكل وولتزر، حمدي الشريف، (المؤتمر العلمي الثاني لشباب الباحثين، مايو** 2011) **ص** 6.

(3) **نفس المرجع، ص**8.

على حقوق الدول في وحدة أراضيها الإقليمية وسيادتها السياسية، وهذه الحقوق تستند في أساسها إلى حق أفراد كل دولة من الدول في الحياة والحرية[1].

ومن ثم فإن أي انتهاك لتلك الحقوق يعد أمراً غير عادلاً، وهو ما يُفضي إلى عدم عدالة الحرب إذا ما نالت من تلك الحقوق ولم تلتزم بالشروط والمعايير التي تحفظ تلك الحقوق.

ويرى والتزر أن هناك استثنائيين قد يبرران شن الحرب – على الرغم من تحفظ الكثير من المفكرين على ذلك – في ظل الحديث عن عدالة أو عدم عدالة حرب من الحروب، وجوهر تلك التحفظات أنه قد تعطي دولة ما نفسها الحق في شن حرب تحت مبررات هذين الاستثنائيين حتى ولو لم يحدث اعتداء صريح وملموس على تلك الدول من قبل الدولة التي ستشن عليها تلك الحرب...، وهذان الاستثناءان هما [2]:

1- الحرب الوقائية:

فالحرب الوقائية Preventive War هي تلك الحرب التي يتم شنها من أجل بقاء توازن القوى المستقبلي، وهي ضرورية – من وجهة نظره – من أجل ضمان السلام والأمن على المدى الطويل.. ويضع والتزر ثلاثة قيود لتبرير أي صورة من صور الحرب الوقائية، وهي:

أ- النية الواضحة للغزو.

ب- درجة من التأهب الفعلي تجعل النية تتحول إلى خطر حقيقي.

ت- إذا كان انتظار الدولة قد يسبب زيادة الخطر عليها.

2- التدخل الإنساني:

يتمثل التدخل الإنساني Humanitarian Intervention في استخدام القوة المسلحة من قبل قوة(أو قوى) خارجية في دولة أخرى من أجل هدف واضح ومحدد، وهو إيقاف المعاناة الإنسانية التي تحدث في هذه الدولة، بشرط أن هذه القوة موجهة فقط ضد العناصر التي تُعد أفعالها أو إهمالها سبباً في المعاناة الإنسانية، وهذا النوع من الحرب – حسب والتزر– يمكن تبريره استناداً إلى الدفاع عن المُثل العليا الأخلاقية والسياسية التي ينبغي أن ندافع عنها.

وفي كلا النوعين اللذين سعى والتزر إلى تبريرهما لشن حرب فإن هناك العديد من التحفظات والردود التي تدحض حججه، لا مجال لذكرها هنا حتى لا نبتعد عن موضوع دراستنا الحالية.

المبحث الثاني

معايير الحرب العادلة ومدى تطابقها على الحرب في اليمن

يرى البعض أنه "لا يمكن للحرب أن تكون عادلة لكلا الجانبين المتحاربين على الإطلاق، فأحد الأطراف يدعي حقاً ينازعه فيه الطرف الآخر: طرف يشكو من ضرر لحق به، وطرف آخر ينفي التسبب فيه"، ويستحيل أن يكون كلا الطرفين المتناقضين صحيحاً في الوقت نفسه[3].

(1) **كاري إي . سميث، مارغوت لايت (محرران)، ترجمة فاضل جكتر، الأخلاق والسياسة الخارجية (الرياض: مكتبة العبيكان، 1425هـ)، ص 47.**

(2) **طمطاوي جوهري، أين الإنسان (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 52.**

(3) **حمدي الشريف، مرجع سابق،** www.mominon.com**، ص 8.**

من هنا ستحاول الدراسة التركيز على مدى تطابق معايير وشروط الحرب العادلة على حرب اليمنيين في الدفاع عن وطنهم وقضيتهم العادلة، بعيدا عن تناول الطرف الآخر في هذه الحرب.

وقد تم تقنين القواعد التي تحكم الحرب تدريجياً، لا سيما في اتفاقيات جنيف للأعوام 1864، 1906، 1929، 1949، وكذلك في إعلان سان بيترسبورغ لعام 1868، واتفاقيات لاهاي لعامي 1899، 1907، ومن ثم جرى إقرار وسيلتين أساسيتين للحد من العنف الحربي[1]:

الوسيلة الأولى: القواعد الخاصة بسير العمليات العدائية التي تنظم وسائل وأساليب القتال وتحظر الهجمات العشوائية والهجمات الموجهة ضد غير المقاتلين والأسلحة التي من شأنها أن تسبب آلاماً لا تتناسب مع هدف الحرب، وتحظر هذه القواعد كذلك اللجوء إلى أساليب الغدر.

الوسيلة الثانية: القواعد التي تحمي غير المقاتلين والأشخاص الذين صاروا عاجزين عن القتال: ومنهم العسكريون الجرحى والمرضى ومنكوبو البحار وأسرى الحرب وأفراد الخدمات الطبية بالجيوش والسكان المدنيون.

ويرى البعض أنه يجب التعامل مع الحرب وفقاً لمبدأ التطبيق التمييزي للقانون الدولي الإنساني في حالة حرب العدوان، وفقاً لثلاث حجج[2]:

الحجة الأولى: وفيها تقتضي العدالة تمييزاً مطلقاً بين المعتدي وضحية العدوان: إذ ليس مشروعاً أن يضع القانون الإنساني الدولة المعتدية وتلك التي تقاوم العدوان على قدم المساواة: بل يتعين - العكس - أن يهب القانون الإنساني" لنجدة ضحية العدوان بينما يقيد المعتدي: وعليه أخيراً أن يدين المعتدي دون مراوغة.

الحجة الثانية: ولما كانت جريمة العدوان تشكل جريمة حرب بامتياز، فهي التي تشمل جميع الجرائم الأخرى وتقود إليها، فإن أحداً لا يكون ملزماً بالوفاء بقواعد قانون الحرب إزاء الطرف المتحارب الذي تعدى على أولى تلك القواعد فاتحاً بذلك أبواب الحرب، وبعبارة أخرى فإن الدولة المعتدية تضع نفسها بنفسها خارج إطار القانون.

الحجة الثالثة: لا يمكن للدولة المعتدية أن تحوز حقوقاً تجد مصدرها في عمل غير مشروع.

إن القانون الإنساني لا يساوي بين المعتدي وضحية العدوان، إذ أنه غير مختص بهذا الشأن؛ وتقتصر وظيفة القانون الإنساني على حماية الشخصية الإنسانية من حيث هي كذلك، مستبعدا أي اعتبار سياسي أو عسكري أو ايديولوجي أو ديني أو عرقي أو اقتصادي أو غير ذلك، ولا يقيم القانون الإنساني سوى مساواة واحدة: تلك المستندة إلى حق جميع ضحايا الحرب في أن يلقوا معاملة تتفق ومبدأ الإنسانية، أضف إلى ذلك أن اعتبارات العدالة أو الإنصاف يستحيل أن تبرر النظر إلى كافة رعايا دولة، أو حتى جميع أفراد قواتها المسلحة، كمجرمين لمجرد انتمائهم إلى دولة يفترض أنها معتدية، فليس بالوسع أن نستخلص من المسؤولية الجنائية للدولة تجريم مجموع أفراد قواتها المسلحة أو كل فرد من رعاياها[3].

---

(1) **ديفيد فيشر، مرجع سابق، ص ص** 107 109.

(2) **الحرب العادلة وحرب العدوان والقانون الدولي الإنساني، فرانسوا بونيون، (المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من اعداد 2002م) ص** 38.

(3) **فرانسوا بونيون، نفس المرجع، ص**39.

من هو المعتدي؟

هذا السؤال يمثل محور الخلاف بين المدافعين عن طرف معتدٍ، وآخرون يدافعون عن طرف معتدى عليه، وهو ما يحتم علينا توضيح ذلك حتى يتم التعرف على من هو الطرف المعتدي في الحرب على اليمن.

ولو حاولنا معرفة المعتدي وفقاً للقانون الدولي، فمن الملاحظ أنه في ظل غياب إجراء قانوني ممركز وملزم يسمح بإثبات العدوان في جميع الحالات على أساس معايير قانونية دقيقة وبطريقة تسري بالتساوي على كافة الأطراف المتحاربة، فإن نظرية التطبيق التمييزي لقانون الحرب تقود نحو عدم تطبيق هذا القانون من جانب كلا الطرفين: فكل من المتحاربين يعتبر الطرف الآخر معتدياً ويستند إلى هذا التقرير لكي يتحرر من قواعد قانون الحرب، وهنا نكون إزاء باب مفتوح على مصراعيه أمام انفلات العنف بلا كابح، والواقع أن نظرية التطبيق التمييزي لقانون الحرب تفترض إمكانية الفصل بين ما يترتب على هذا القانون من حقوق وواجبات، بحيث تقع جميع الالتزامات على عاتق الدولة المعتدية التي لن يكون لها أي حق، بينما تتمتع الدولة ضحية العدوان بحقوق غير محدودة من دون الخضوع لأي التزام [1].

كما يمكننا الحديث عن بعض الحالات التي تم خلالها التعامل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فمنذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، تم القيام بثلاث عمليات عسكرية فقط استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق من الميثاق وإلى تفويض من مجلس الأمن، وهي [2]:

1- عملية الولايات المتحدة وحلفاؤها في كوريا، والمستندة إلى القرار (83) 1950 الذي أصدره مجلس الأمن في 27 يونيو 1950.
2- عملية التحالف ضد العراق بهدف تحرير الكويت، والمستندة إلى القرار (678) 1990 الصادر في 29 نوفمبر 1990.
3- تدخل قوات حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك، المستند إلى القرارين (816 – 836) 1993 الصادرين في 31 مارس، و4 يونيو 1993 على التوالي فضلاً عن العديد من القرارات اللاحقة.

وبعيدا عن الخوض في مواضيع قد تبعدنا كثيرا عن عنوان الدراسة التي نحن بصددها، سنعاود الحديث عن معايير الحرب العادلة كي تتضح الرؤية لنا جميعا، ونكتشف – من دون توجيه لأفكارنا أو آرائنا عدالة حرب اليمنيون للدفاع عن قضيتهم العادلة، وفقاً لما يأتي:

أولاً: معايير الحرب العادلة

تطور تقليد الحرب العادلة عبر قرون إلى أن جاء توماس الاكويني ليضع عدداً من المعايير التي تشكل ملامح الحرب العادلة، حيث أعلن أنه لكي تكون حرباً ما عادلة يتعين توافر ثلاثة عناصر رئيسية: سلطة الأمير - قضية عادلة - نية حسنة. بيد أنه ما لبث أن أعيد اكتشاف تقليد الحرب العادلة في النصف الثاني من القرن العشرين بشكل رئيس على أيدي مفكرين غربيين، وتم تطويره بشكل أكبر بهدف تقديم إطار أخلاقي للجدل المستعر آنذاك حول أخلاقيات الأسلحة النووية، وخلصوا جميعاً إلى أنه في الوقت الذي يقر فيه بأن الحرب قد تكون ضرورية في بعض الأحيان لحماية الرفاهية البشرية، فإن هذا التقليد يعترف بأن الحرب تتسبب في معاناة بشرية ضخمة، ومن ثم يسعى إلى التقليل من

(1) **فرانسوا بونيون؛ نفس المرجع، ص ص**، 24- 44.

(2) **نفس المرجع، ص** 44.

هذه المعاناة، من خلال وضع عدد من المعايير بالإضافة لما ذكره توماس الأكويني، التي يلزم توافرها قبل شن الحرب، وأخرى يجب الالتزام بها حتى يكون الأداء خلال الحرب عادلا، وجميع هذه المعايير ضرورية لكي تكون الحرب عادلة، والتي يمكن ذكرها فيما يأتي[1]:

1- المبررات المقبولة لشن الحرب

إن أهم المبررات التي إذا ما طبقت على حرب من الحروب، فإنه يمكننا القول بعدالة هذه الحرب أم لا، تتمثل فيما يأتي:

أ- إذا ما كان مرخصاً بذلك من قبل سلطة مخولة مختصة.

ب- أن يتم القيام بها لخدمة قضية عادلة.

ت- توافر النية الحسنة.

ث- أن تكون الحرب هي الملاذ الأخير.

ج- ألا يكون الضرر المحتمل أن ينجم عن الحرب غير متناسب مع المصلحة المستهدف تحقيقها، أخذا في الاعتبار احتمالات النجاح (مبدأ التناسب).

ويقول توماس الاكويني: "لكي تكون هناك قضية عادلة، يجب على هؤلاء الذين نهاجمهم أن يكونوا قد استحقوا الهجوم عليهم بسبب خطيئة ما"[2] وهو ما لم نجده بالنسبة للحرب على اليمن، فما هي الخطيئة التي ارتكبها اليمنيون حتى يتم شن هذه الحرب عليهم، ولو حاولنا تطبيق الشروط الأربعة السالفة الذكر على الحرب في اليمن سنجد أنه وبالنسبة للشرط الأول لا توجد سلطة مخولة ومرخص لها لإعلان الحرب، أما الشرط الثاني المتعلق بوجود قضية عادلة فما هي القضية العادلة بالنسبة للسعودية لكي تعلن الحرب على اليمن، في حين أن الشرط الثالث القائم على أساس وجود نية حسنة، فهذه النية لم تكن متوفرة بالنسبة للسعودية عند إعلانها شن الحرب على اليمن، فالواضح أنها شنتها تحقيقا لأهداف وأجندات خارجية تحت ذرائع ومبررات غير قانونية وغير مقبولة منطقياً، أما بالنسبة الشرط المرتبط بمبدأ التناسب بين المصلحة التي شنت من أجلها الحرب وحجم الضرر الواقع على الدولة المعتدى عليها فلم يتوفر بالنسبة لحرب السعودية على اليمن، وهو ما يؤكد إجمالاً – انطلاقاً من مبدأ المخالفة – أن حرب اليمن جاءت عادلة مقابل عدم عدالة حرب السعودية على اليمن.

2- متطلبات العدالة أثناء الحرب

وإذا ما سلمنا بأن حرباً ما قد اندلعت بين طرفين - دول - فإن هناك متطلبات تدفعنا لوصف تلك الحرب بانها عادلة أم غير عادلة، يمكن تحديدهما فيما يأتي:

أ- ألا يكون الضرر المرجح أن ينجم عن القيام بعمل عسكري معين (الحرب) غير متناسب مع المصلحة التي تتحقق من هذا العمل.

ب- عدم الاستهداف المتعمد لغير المقاتلين.

---

(1) **فرانسوا بونيون، نفس المرجع، ص**46.

(2) **نفس المرجع، ص** 53.

ويفرق البعض بين جانبين في غاية الأهمية فيما يتعلق بإمكانية القول بعدالة حرب من الحروب، أو عدم عدالتها، وهما مرتبطان بسؤالين محوريين: الأول ما هي الحرب العادلة؟ إن كانت هناك حرب يمكن وصفها بالعدل؟ وتعتبر نظرية حق الحرب أو شرعية الحرب إجابة عن هذا السؤال. والسؤال الثاني: يتعلق بكيفية إدارة الحرب، أي ما هي الطريقة أو الكيفية التي تجري بها الحرب؟، وتشترط النظرية الأولى (نظرية حق الحرب) جملة من المبادئ التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على الحرب إن كانت عادلة أو غير عادلة، وهذه المبادئ هي[1]:

1- يجب أن يتم الإعلان عن الحرب من قبل هيئة شرعية.
2- لا تعلن الحرب إلا من قبل سلطة عامة، وإلا كانت جريمة وهذا المبدأ يعارض فكرة إعلان الحرب من قبل فرد أو شخص واحد أو بتعبير آخر منع القرار الفردي في شن الحرب.
3- تخاض الحرب من أجل قضية عادلة، أي أن تكون الحرب بالنسبة لأحد أطرافها من أجل قضية عادلة.
4- يجب أن يكون للحرب غاية أو مقصد عادل، كأن يكون تغليب الخير العام، وألا يكون القصد من الحرب مقصداً سرياً، وإنما يجب أن يكون المقصد هو الانتصار للخير العام.
5- ضرورة أن تكون الوسائل والأدوات المستعملة متناسبة مع الغايات، وأن يكون هنالك أمل معقول في الانتصار وأن تعتبر الحرب هي الوسيلة الوحيدة.

وإذا ما أسقطنا هذه المبادئ الستة على الحرب في اليمن فسنجد أيضاً أنها قد انطبقت على حرب اليمنيين ضد العدوان الذي ارتكبته السعودية، في حين أنه وبالمقابل سنجد أن تلك المبادئ الخمسة لم تنطبق على حرب السعودية في اليمن، وهو ما يؤكد القول بعدالة حرب اليمنيين ضد العدوان الذي ارتكبته السعودية، وعدم عدالة حرب السعودية على اليمن وفقاً لهذا المبادئ القانونية والدولية المتعارف عليها.

3- مبادئ نظرية الحق في الحرب

أما مبادئ نظرية الحق في الحرب فتتمثل فيما يأتي:

أ- مبدأ التناسب، أي تحقيق الشرط الخامس من النظرية الأولى.
ب- ضرورة التمييز بين المتحاربين وغير المتحاربين، بمعنى التفرقة بين المدنيين والعسكريين المشاركين في الحرب.
ت- ضرورة استعمال القوة في حدودها الدنيا أو القوة الضرورية، بمعنى أنه لا يجب الإفراط في استعمال القوة عندما لا يقتضي الأمر ذلك.

بالنسبة لهذه المبادئ فإنها – أيضاً – تصب في خانة عدالة حرب اليمنيين ضد العدوان الذي مورس عليهم من قبل السعودية، وعدم عدالة ما ارتكبته السعودية من عدوان على اليمن.

ثانياً: عدالة ما بعد الحرب

وفي هذا الشأن يرى والتزر أن مبادئ" عدالة ما بعد الحرب" يمكن أن نفسرها على أفضل وجه من خلال المفاهيم المجردة التي تُشكل أساس حكمنا الأخلاقي حول أخلاق الحرب والسلام؛ حيث يرى أن النظرية السياسية الديمقراطية التي تلعب دوراً صغيراً نسبياً في حججنا حول "عدالة شن الحرب" و" عدالة إدارة الحرب"، يمكن أن يمدنا بالمبادئ الأساسية لهذه المرحلة من مراحل الحرب - مرحلة عدالة ما بعد الحرب – وهذه المبادئ يوجزها "والتزر" فيما يأتي:

(1) **فرانسوا بونيون؛ مرجع سابق، ص ص** 9- 13.

إقرار " حق تقرير المصير"، " نزع السلاح"، والتجرد من الصفات العسكرية، وإبرام المشروعية الشعبية، والحفاظ على الحقوق المدنية، وتحقيق فكرة الصالح العام[1].

وهذه المبادئ لا يمكننا الحديث عنها وربطها بالحرب على اليمن كون الحرب لازالت دائرة ولم تنته بعد.

في حين يرى البعض أن هناك عدداً من المبادئ التي يجب مراعاتها عند الحديث عن عدالة حرب من الحروب عقب انتهاء تلك الحرب والتي يمكن إيجازها فيما يأتي[2]:

1- التعويض العادل وحق تقرير المصير:

عقب انتهاء العدوان يجب على المعتدي أن يدفع بعض التعويضات للضحية – الدولة المعتدى عليها- ويرجع ذلك إلى أنه في حالة عدم وقوع عدوان فإن الضحية لا يحتاج أن يعيد بناء نفسه مثلما هو الأمر بعد حالة الحرب والعدوان. أما عن ثمن التعويض فإنه يتعلق بطبيعة وخطورة الفعل العدواني نفسه، جنباً إلى جنب مع ما يمكن أن يدفعه المعتدي، على أن الذي يدفع التعويض في الدولة المعتدية هم النخب السياسية والعسكرية في الدولة المعتدية، الذين كانوا أكثر مسؤولية عن جريمة العدوان والحرب، وليس الجنود أو المواطنون في الدولة المعتدية.

أما إذا نظرنا إلى "حق تقرير المصير" أو اعادة السيادة، فإنه مطلب أساس؛ حيث يعتبر من المتطلبات التي تقوم عليها عدالة ما بعد الحرب، وهنا يرى والتزر أن المنتصر يجب عليه في المقام الأول أن يعيد النظام ويترك حق تقرير المصير للمهزوم، فحق تقرير المصير هو حق أساس تم صياغته في كل من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- نزع السلاح ومبدأ إعادة الإصلاح:

فنزع السلاح يعني أن المعتدي يجب أن يكون منزوعاً من السلاح، حتى لا يكون خطرا على الضحية والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في المستقبل المنظور بعد نهاية الحرب، والسمة الأساسية لنزع السلاح تختلف تبعاً لطبيعة وخطورة الأعمال العدوانية جنباً إلى جنب مع مدى القدرات العسكرية المتبقية عند المعتدي بعد هزيمته. وهنا يجب أن نطرح تساؤلاً موضوعياً حول هذا المبدأ فيما يتعلق بالسعودية والتساؤل هو: هل سيتم نزع سلاح السعودية في حال أنتهت الحرب وفق مبادئ القانون الدولي، أم لا؟ ولا يمكن التسرع والإجابة عن هذا التساؤل كون الحرب لم تنته بعد، وهو ما سيجعلنا نؤخر الإجابة عن هذا التساؤل، مع التأكيد على أنه قد تفلت السعودية من تنفيذ هذا المبدأ عليها مستقبلاً.

أما مبدأ إعادة الإصلاح (إعادة الإعمار) فهو ضرورة أخرى مستمدة من إعادة ترسيخ حقوق الإنسان، فبدون إعادة الإصلاح في بعض الإجراءات الصغيرة للاقتصاديات التي مزقتها الحرب، قد يكون من الصعوبة تأمين حقوق الإنسان، كالحق الأساس في الحياة، ولعل الصعوبة التي تكمن في هذا المبدأ الأساس لإعادة الإصلاح الاقتصادي والسياسي هو الإجراءات الأكثر خطورة وانتهاكاً التي قد يفرضها النظام المنتصر.

3- محاكم جرائم الحرب ومبدأ المسؤولية:

---

(1) **صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح، بيار كونيسا، ترجمة: نبيل عجان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مايو 2015م)، ص 50.**

(2) **سالم حسين العادي؛ مرجع سابق، ص50.**

يُعد موضوع محاكم جرائم الحرب أحد الوجوه المهمة لعدالة ما بعد الحرب. حيث يقول والتزر: "لا يمكن أن تكون هناك عدالة في الحرب إذا لم يكن هناك – بشكل أساس – أفراد مسؤولون عن شن الحرب وإدارتها" فجرائم الحرب التي تنتهك عدالة الدخول في الحرب لها علاقة بالحرب العدوانية – كالعدوان على اليمن - التي تم التخطيط لها، ثم الاستعداد، ثم المبادرة في شنها.

والمسؤولية عن هذه الجريمة تقع على عاتق القائد أو القادة السياسيين في النظام المعتدي فقط، والعقاب على هذه الجرائم ينبغي أن يخضع في رأي والتزر لمبدأ التناسب، بحيث يمتثل قادة الدولة المعتدية للمحاكمة أمام محكمة دولية عامة ونزيهة وأن يكون لديهم حقوق النظام القضائي في الدفاع عن أنفسهم. أما جرائم الحرب التي تنتهك "عدالة إدارة الحرب" فيرى والتزر أن المسؤولية الأساسية على جرائم استخدام الوسائل البشعة والشنيعة مثل حملات الاغتصاب، ومعاملة السجناء الذين استسلموا بطريقة غير إنسانية مثل تعذيبهم أو تجويعهم ينبغي أن تقع على عاتق الجنود والقادة العسكريين الذين تسببوا بالفعل في مثل هذه الجرائم التي اقترفوها، وعليه يرى والتزر أن حرب الولايات المتحدة على العراق عام 2003م أنها حربٌ غير عادلة لأنه قد كان هناك مسارات أخرى عديدة لتحقيق هدف نزع السلاح في العراق (على افتراض ان هناك أسلحة دمار شامل في العراق آنذاك).

ولعله من الأهمية بمكان التأكيد على أهمية حقوق الإنسان عند الحديث عن الحرب العادلة أو الحرب غير العادلة، فكلما حرص المتحاربون على احترام حقوق الإنسان في حدودها الدنيا كانت حربهم أقرب ما تكون حرباً عادلة، والعكس صحيح، وهكذا يرى والتزر أن حقوق الإنسان تُشكل أساس تصوره للحرب العادلة، كما تعد أيضاً أساس المبادئ الأخلاقية التي طبقاً لها يُحلل والتزر مبادئ كل من "عدالة الدخول في الحرب" و "عدالة إدارة الحرب" و"عدالة ما بعد الحرب"، بحيث يمكن القول إن الحرب العادلة عند والتزر هي الحرب التي تشن من أجل دفاع عن حقوق الإنسان عندما تكون تلك الحقوق على الأقل الحقوق الأساسية في الحياة والحرية والمجتمع، لا يمكن الحفاظ عليها بأي طريق أخرى سوى الحرب. ومن ناحية أخرى فإن الحرب يتم إدارتها بطريقة عادلة إذا كانت تُدار رحاها في ضوء احترام حقوق الإنسان لغير المقاتلين، بما فيها حقوق الجنود الذين أصبحوا غير مقاتلين بموجب أو استنادا إلى استسلامهم أو أسرهم، والحرب من ناحية ثالثة تنتهي بطريقة عادلة إذا كان هناك سلام عادل، وكانت حقوق الإنسان مصانة أكثر مما كانت عليه قبل بدء الحرب [1].

وإذا ما نظرنا لمعايير وشروط الحرب العادلة سنجد أن أهم شرط من شروط تلك العدالة أن تكون لدى أحد أطراف هذه الحرب قضية عادلة يحارب ويقاتل من أجلها، وهو ما نجده واضحاً وجلياً بالنسبة لحرب اليمنيين الذين أجبروا على خوضها والدخول فيها – أياً كانت المبررات والأسباب التي قد يتفق أو يختلف حولها البعض – فهم يحاربون من أجل قضية عادلة بكل مقاييس العدالة السماوية والإنسانية والقانون الدولي، كونهم يدافعون عن وطنهم وأرضهم وسيادة واستقلال دولتهم، وهو ما يمثل عاملاً مهما من عوامل صمود اليمنيين في هذه الحرب على الرغم مما يعانونه ويعيشونه من أزمات إنسانية ومعاناة معيشية وكارثة إنسانية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، فهذا الصمود لا يعود إلى عوامل عقائدية أو سياسية – كما يحلو للبعض إرجاع هذا الصمود إليها – فأغلب – إن لم يكن - جميع أبناء الشعب اليمني بمختلف مشاربهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم ممن هم داخل الوطن يدافعون ويخوضون هذه الحرب دفاعاً عن قضية عادلة لا شك في عدالتها ولا تقليل من تلك العدالة ومظلومية الشعب اليمني في هذه الحرب الجائرة.

(1) **حمدي الشريف؛ مرجع سابق، ص19.**

المبحث الثالث

المعاناة الإنسانية جراء الحرب على اليمن

لو أردنا الوقوف على البعد الإنساني بالنسبة للحرب على اليمن وحجم المعاناة الإنسانية، وما تعرض له أبناء الشعب اليمني من جرائم تهز الضمير الإنساني والعالمي على حد سواء، فما تعرض له اليمن من عدوان وحرب جائرة على مدار ما يقارب السنوات الخمس بصفة متتالية، أظهرت فداحة الجرائم التي ارتكبتها السعودية وحلفاؤها ضد أبناء اليمن، وسنحاول إظهار بشاعة ووحشية العدوان على اليمن والحرب الجائرة التي لم ترع أي مبادئ أو قيم أخلاقية أو إنسانية على الإطلاق.

ولمحاولة الوقوف على حجم المعاناة الإنسانية لما أحدثته الحرب العدوانية على اليمن من أضرار في مختلف الجوانب الإنسانية: من أضرار بشرية وقتل بدم بارد، أو انتشار سوء التغذية الحاد بين أطفال اليمن، وانعدام الأمن الغذائي، وهي جميعها توضح حجم المعاناة التي يعيشها أبناء الشعب اليمني جراء هذه الحرب العدوانية المدمرة لكل مظاهر الحياة في اليمن، وسنحاول عرض المعاناة الإنسانية في اليمن وفقاً لما يأتي:

أولاً: لمحة عامة عن الوضع الإنساني في اليمن

بالنسبة للوضع الإنساني في اليمن سنجد أن ما ينذر بالخطر هو أن أكثر من (19 مليون إنسان) في حاجة إلى مساعدات إنسانية أو الحماية، بما في ذلك 10.3 مليون الذين يحتاجون إلى المساعدة الفورية لإنقاذ أو الحفاظ على حياتهم[1]، فاليمن هي أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وما يجعلنا أكثر مدعاة للقلق، هو الصراع في اليمن وعواقبه الاقتصادية وهو ما يقود إلى أكبر أزمة طارئة في مجال الأمن الغذائي في العالم. حيث يعاني أكثر من 17 مليون إنسان حالياً من انعدام الأمن الغذائي، منهم 7.3 مليون يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة غذائية عاجلة. من خلال خطط الاستجابة الإنسانية للأعوام 2015 - 2016 – 2017 - 2018 - 2019، للأمم المتحدة، والتي تحتاج إلى 2.1 مليار كتمويل لتوفير الغذاء والتغذية والصحة والمساعدات المنقذة للحياة الأخرى [2]. والأعداد في تزايد من عام إلى آخر بكل تأكيد، وهو ما يعكس حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب اليمني.

1- السياق الإنساني

لم تعد مأساة اليمن التي تعيشها الآن تتلخص في أزمتها السياسية فحسب، ولكن الجانب الإنساني ربما يكون أكثر بؤسا وشقاءَ الآخر، فالجوع يضرب بطون اليمنيين والجفاف يطارد أطفالهم وسوء التغذية هي عنوان الأزمة في اليمن؛ حيث إن أكثر من نصف سكان اليمن بحاجة لمساعدات إغاثية عاجلة، فالبلاد تتجه نحو كارثة إنسانية إذا ما استمر تدهور الأوضاع فيها، ويمكننا إيجاز السياق الإنساني المتأزم في اليمن من خلال البيانات الآتية [3]:

---

(1) المنسق الإنساني في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليمن.

(2) المنسق الإنساني في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليمن.

(3) منظمة العفو الدولية، تقرير: تضييق الخناق: عراقيل التحالف والحوثيين تفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن، رقم الوثيقة: 2018/8505/31 بتاريخ 27 يناير / كانون الأول 2018.

1- تشير التقارير الإنسانية إلى أن أكثر من 20 مليون إنسان في اليمن بحاجة للمساعدة، أي ما يعادل ثلث من هم بحاجة للدعم الإنساني في عموم الشرق الأوسط.
2- أن 12 مليون يمني يعانون من النقص في الغذاء والمياه الصالحة للشرب، بينهم ما يقارب 4.5 مليون طفل.
3- أن أعداد الفقراء تزداد بشكل كبير وبوتيرة مستمرة جراء ما تشهده اليمن على مدار ما يقارب أربع سنوات- وقت صدور التقرير، فالأسر التي كانت تصنف على أنها في حالة اكتفاء ذاتي أو ضمن الطبقة المتوسطة، أصبحت تنتقل بشكل سريع لفئة المحتاجين والطبقة الفقيرة.
4- أن ارتفاع الأسعار وتراجع النشاط الاقتصادي وازدياد البطالة من أبرز العوامل التي تؤثر على حياة الناس في اليمن، الذين يواجهون صعوبات في توفير احتياجاتهم المعيشية الأساسية.
5- ومما يزيد الأمر سوءً أن العديد من المانحين الذين كانوا يقدمون المساعدات للمحتاجين تراجعت مساهمتهم في هذا الجانب، وهو ما أضعف أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في العمل الانساني.
6- تحتاج اليمن ما يقارب 19 مليار دولار لتغطية الاحتياجات الأساسية لليمنيين- مع الأخذ في الاعتبار أن تكلفة هذه الاحتياجات قد زادت بشكل كبير عقب هذا التقرير -، بينما يرى خبراء آخرون أن توفير الاحتياجات الأساسية يحتاج إلى ما يزيد عن 20 مليار دولار، وهو بالطبع ما لم تنجح الحكومة اليمنية في تحقيقه بسبب الأوضاع السياسية المضطربة، والجدير بالذكر أن اليمن يعاني من الفقر المزمن وأحد أعلى معدلات سوء التغذية والتقزم في العالم.
7- في مجال الأمن الغذائي والزراعة: يعاني ما يزيد عن 14 مليون إنسان حاليا من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 7 ملايين لا يعرفون متى ستأتي وجبتهم المقبلة. وهذا يمثل زيادة بنسبة 33% منذ أواخر عام 2014. وانخفض بشكل كبير الإنتاج الزراعي، والتوظيف، وذلك بسبب انعدام الأمن، وارتفاع التكاليف. كما أثرت الحرب على قطاع صيد الأسماك بشكل كبير؛ حيث انخفض بنسبة 50 % جراء الحرب الدائرة رحاها إلى يومنا هذا.
8- أن 19 محافظة يمنية مهددة بالانزلاق في المجاعة عام 2017م – 2018م حسب تقارير كلستر الأمن الغذائي في اليمن .
9- مجال المياه والصرف الصحي والنظافة: والتي بلغ ما يقدر بنحو 14.4 مليون إنسان ممن هم بحاجة إلى مساعدة لضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، بما في ذلك 8.2 مليون ممن هم في حاجة ماسة لذلك. وهذا يمثل زيادة بنسبة 8% منذ أواخر عام 2014، مع التأكيد على أن شدة الاحتياجات زادت وتوسعت في هذا القطاع من عام إلى آخر.
10- أما مجال الصحة: فما يقدر بنحو 14.8 مليون إنسان لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك 8.8 مليون يعيشون في المناطق المحرومة من الخدمات الطبية بشكل مزمن، في حين أن45% من المرافق الصحية تعمل اعتباراً من أكتوبر عام 2016، حيث تضررت أو دُمرت أكثر من 274 من المرافق الصحية على الأقل.
11- بات القطاع الصحي في اليمن على حافة الانهيار، مما يجعل قرابة 15 مليون من الرجال والنساء والأطفال بلا رعاية صحية. ولا يزال وباء الكوليرا والإسهالات المائية الحادة، الذي انتشر في أكتوبر 2016، مستمراً في الانتشار، وقد نجم عنه 106 حالة وفاة وأكثر من 22,500 حالة اشتباه بالإصابة.

12- أما مجال التغذية فيعاني نحو3.3 مليون من الأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات من سوء التغذية، من بينهم نحو خمسمائة ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. وهذا يمثل زيادة بنسبة 63% منذ أواخر عام 2015، وما زالت الزيادة مستمرة بكل تأكيد.

13- أما مجال المأوى والمواد الأساسية فتشير الإحصاءات إلى أن ما يقدر بنحو 4.5 ملايين إنسان بحاجة إلى المأوى في حالات الطوارئ أو المستلزمات المنزلية الأساسية، بما في ذلك النازحون والمجتمعات المضيفة والعائدون.

14- كما سجل مجال الحماية نحو 11.3 مليون إنسان بحاجة إلى المساعدة لحماية سلامتهم وكرامتهم أو حقوقهم الأساسية، بما في ذلك 2.9 مليون يعيشون في المناطق المتضررة بشكل حاد. وكذلك الضعفاء المحتاجون للخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية وغيرها، بما في ذلك حماية الأطفال ودعم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

15- أما مجال التعليم فحوالي 2 مليون طفل في سن الدراسة خارج المدارس ويحتاجون للمساندة لتعزيز حقهم في التعليم. وأكثر من 1600 مدرسة غير صالحة للاستخدام حاليا بسبب الأضرار الناجمة عن الحرب والصراعات الدائرة في اليمن واستضافة النازحين، وآخرهم نازحي محافظة الحديدة الذين اضطروا للنزوح للحفاظ على حياتهم، ونتيجة لذلك، فحوالي 350,000 طفل أصبحوا غير قادرين على مواصلة التعليم، مما رفع عدد الأطفال خارج المدارس إلى مليوني طفل.

16- مجال توفير سبل العيش والتي بلغ فيها فما يقدر ب 8 ملايين يمني فقدوا معيشتهم أو يعيشون في مجتمعات دون أدنى توفير للخدمات الأساسية. وتتطلب بشكل عاجل تدخل ودعم المجتمعات المحلية لتعزيز بقائهم بما في ذلك إزالة الألغام وغيرها من المتفجرات في ما يقارب 15 محافظة.

وتقول ممثلة اليونيسيف في اليمن الدكتورة/ ميريتشل ريلانيو "إن الحرب في اليمن تأتي على حياة الأطفال ومستقبلهم. إن القتال والدمار المستمرين بلا هوادة يحدثان تشوهات ترافق الأطفال مدى الحياة، وغدت الأسر معدمة وتكافح للتكيف على الوضع". وبحسب تقرير لليونيسيف العام الماضي ارتفع عدد الأطفال الذين قتلوا وأصيبوا جراء الحرب بنسبة 70% عما كان في بدايتها.

ولعل ما يعزز ذلك البيانات الموثقة الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث يورد التقرير المعنون بـ "أطفال اليمن: السقوط في دائرة النسيان"، أنه خلال العام 2017 فقط سجلت الإحصائيات ارتفاعاً في أعداد الأطفال الذين يعانون وفقاً لما يأتي[1]:

- ارتفع عدد القتلى من الأطفال من 900 إلى أكثر من 1,500
- تضاعف عدد الأطفال المصابين، من 1,300 إلى 2,450
- وصل عدد الأطفال المجندين في القتال إلى 1,580 بينما كان 850 العام المنصرم
- ارتفعت الاعتداءات على المدارس بأكثر من أربع مرات من 50 العام الماضي إلى 212.

(1) http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/publications

- ارتفعت الاعتداءات على المستشفيات والمرافق الصحية بالثلث من 63 إلى 95، فالأطفال في اليمن مازال الدعم المنقذ لحياتهم يمثل النوع الأكثر حرماناً وضعفاً ويحتل الصدارة، كذلك عدم توفير اللقاحات، وإمدادات التغذية العلاجية، ودعم علاج حالات سوء التغذية، والدعم النفسي الاجتماعي، وتقديم المعونات النقدية الإنسانية، جميعها تمثل صوراً من المعاناة الإنسانية التي يعانيها أطفال اليمن.

من هنا سنجد أن الحصيلة الأولية التي أظهرتها بعض الدراسات والمنظمات الإنسانية كشفت حجم المعاناة التي يعيشها أبناء الشعب اليمني وعِظم الفاجعة في تعامل العرب والمسلمين فيما بينهم، لتكشف مدى الحقد الكامن في نفوس (آل سعود) تجاه الشعب اليمني في المقام الأول، فالأمر ليس - كما حاولوا إظهاره بأنه استعادة شرعية هادي، والدفاع عن الشعب اليمني- وهي مبررات وأقوال تدعو للسخرية، فكيف يتحدثون عن انقاذ الشعب اليمني وهم يقتلون نساءه وأطفال ورجاله المدنيين من غير المقاتلين ليلاً ونهاراً دون رادع أو مراعاة لأي قيم أخلاقية أو إنسانية تجاه هذا الشعب المظلوم، فخلال سنوات الحرب التي قاربت الخمس سنوات سنجد أن الحصيلة الأولية هي أكثر من (14 مليون يمني – نصفهم من الأطفال- يتهددهم الجوع، وأكثر من (19 مليون لا يحصلون على مياه صالحة للاستخدام الأدمي أو على الحدود الدنيا من الرعاية الصحية، وما يقارب من (3.5 مليون هجروا أو فقدوا أماكن لإقامتهم، وأكثر من (10.000 قتيل وأكثر من 38 ألف جريح) ومئات المستشفيات والمدارس والبنى التحتية الأساسية المدمرة[1].

وإجمالاً سنجد أن الحرب في اليمن قد قلصت سبل التكيف بشكل حاد، مما جعل اليمن أحد أكثر الدول تضرراً بأزمة الأمن الغذائي وسوء التغذية على مستوى العالم. وباتت الأسر تتناول طعاماً أقل، أو تلجأ لأطعمة بقيمة غذائية أدنى، أو تتجاوز بعض الوجبات الأساسية. ويعاني قرابة نصف مليون طفل من سوء تغذية حاد – وهي زيادة بنسبة 200 % منذ العام 2014 – مما ينذر بخطر الوقوع في مجاعة. وبشكل لافت، تزداد أعداد الذين يعانون من الفقر المدقع والضعف. فقرابة 80 % من الأسر مثقلة بالديون، ونصف سكان البلاد يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ومع تراجع مصادر دخل الأسرة، تتجه كثير من الأسر المعدمة نحو الزواج المبكر. أكثر من ثلثي الفتيات تم تزويجهن قبل بلوغهن 18 عاما، مقابل 50% منهن قبل تفاقم الأزمة [2].

وفي أحدث تقارير خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن سجلت قرابة 24 مليون شخص أو أكثر من 80% من السكان في حاجة إلى نوع ما من المساعدة، منهم 14.4 مليون في عوز شديد، أي بما يزيد على نحو مليونين عما كان عليه الحال في عام 2018. كما تشير التقديرات إلى أن نحو ستة ملايين من النساء والفتيات في سن الحمل والإنجاب (من 15 – إلى 49 عاماً) يحتجن إلى الدعم، وبسبب النقص المتزايد في المواد الغذائية تعاني أكثر من مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية وهن معرضات لإنجاب أطفال يعانون من توقف النمو، بالإضافة إلى أنه من المحتمل إصابة 114.000 امرأة بمضاعفات أثناء الولادة [3].

(1) **عمر حمزاوي؛ اليمن، حرب جائرة ومأساة إنسانية وأمل في المجتمع الدولي، جريدة الشروق المصرية، 9 ديسمبر 2016م.**

(2) **تقرير اليونيسيف صنعاء، 27 مارس 2017.**

(3) **خطة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن للعام 2019م**

ثانياً: انهيار الخدمات الأساسية للمؤسسات الحكومية

تسببت أحداث الحرب والنزوح والتدهور الاقتصادي في ضغوط شديدة على الخدمات الأساسية الضرورية التي تعمل على تقديمها المؤسسات العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى تدهور شديد لأدوار هذه المؤسسات، إذ أن الجهود الإنسانية استندت إلى تصور وجود الحد الأدنى على الأقل من الخدمات الحكومية في قطاعات رئيسة كالصحة والمياه والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها، إلا أن طول فترة الصراع أدت الى انهيار مؤسسي كلي وشيك عبر قطاعات رئيسة في البلاد؛ حيث أوضحت تقارير رسمية أن احتياطات النقد الأجنبي قد انخفضت من 4.7 مليار دولار في أواخر العام 2014 إلى أقل من واحد مليار في سبتمبر 2016 الأمر الذي نتج عنه تضاعف عجز الموازنة العامة مما أدى إلى تعثر في سداد رواتب الموظفين في القطاع الحكومي مما خلف وراءه 1.25 مليون موظفٍ حكومي بدون دخل والذين بدورهم يخلفون حوالي سبعة مليون معال وهي نسبة تصل الى 30% من السكان في وقت تعاني فيه البلاد من نقص في السلع وارتفاع الأسعار.

مع كل هذه المعطيات بدأت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات العامة في الانهيار سريعا في الوقت الذي ارتفعت حاجة الناس إليها في أغسطس 2016 أعلنت المؤسسات الصحية أنها غير قادرة على تغطية التكاليف التشغيلية للخدمات الصحية حيث إنه في هذا التاريخ لم يكن هناك سوى 45% من المرافق الصحية مازالت تعمل وتراجع هذا المعدل إلى 25% مع نهاية العام 2016.

ثالثاً: حجم الأضرار الناجمة عن الحرب (نظرة عامة)

لعل من أخطر وأهم إفرازات الحرب في اليمن يتمثل في المجاعة التي تشهدها اليمن، بسبب عدم قدرة السكان على توفير المأكل والمشرب لأطفالهم، الذين يعانون سوء التغذية، وهو ما حذرت منه عدد من المنظمات الإنسانية؛ حيث يعاني سكان المدن والأرياف تدهوراً مستمراً في معيشتهم وبات أغلبهم تحت خط الفقر ولا يجدون الطعام. وانعكس تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية- التي تزداد سوءاً كل يوم - على حياة الملايين من السكان، فقد أدى ازدياد الصراع المتصاعد في اليمن إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل واضح وكبير؛ حيث تشير التقارير إلى أن ما يقرب من 21.2 مليون شخص بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية؛ حيث تتباين شدة الاحتياجات حسب القطاعات والفئات المتضررة من منطقة إلى أخرى، فما يزيد على 2.5 مليون شخص مشردين، ومع عدم وجود مخيمات للنازحين داخلياً فإن النزوح أدى إلى تشتت السكان الأمر الذي يصعب معه تحديد أو تقدير الاحتياجات الخاصة بعيش العديد من النازحين مع العائلات المضيفة مما يضع حملاً إضافيا على الموارد الشحيحة أصلاً، أو استئجار المأوى. ويزداد الأمر صعوبة مع ارتفاع أسعار الإيجارات وطول فترات النزوح، مما يؤدي ببعض النازحين إلى البحث عن مأوى في الأماكن العامة أو في العراء، ومع استمرار التقلبات وانعدام الأمن في أجزاء كثيرة من البلاد فإن الأشخاص المتضررين بما فيهم النازحون والمجتمعات المضيفة، وغيرها من المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع يواجهون تحديات عصيبة من أجل البقاء على قيد الحياة، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما يقدر بنحو 19 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 7 مليون شخص يعانون من شدة انعدام الأمن الغذائي، وكذلك الحال لبقية القطاعات المختلفة، كالمياه والصحة وغيرها، إذ ازدادت شدة الاحتياج للمساعدة في قطاع المياه بنسبة ملحوظة عما كانت عليه في العام 2014؛ حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة للحصول على مياه الشرب المأمونة إلى ما يقرب من 14.4 مليون شخص، أما

بالنسبة لقطاع الصحة فقد تفاقمت معناة المواطنين في الجانب الصحي، فما يقرب من 14.8 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، أما في قطاع التغذية فيعاني نحو 3.3 مليون من الأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات من سوء التغذية الحاد[1].

ونتيجة لما تعرضت وتتعرض له اليمن من حرب عدوانية، خلفت الكثير من الأضرار البشرية، ما بين قتلى وجرحى من مختلف الفئات (أطفال – نساء – رجال) خلال العام 2015م ، وهو العام الذي بدأت فيه الحرب، علماً بأن الأعداد الواردة في الجدول – أدناه - قد تزايدت بشكل ملحوظ خلال الأعوام التالية : 2016 -2017 -2018 - 2019م، لكننا سنجعل أعداد العام 2015م بمثابة مقياس لحجم الدمار والأضرار التي تعرض لها أبناء الشعب اليمني والتي تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها أبناء اليمن، وقد حرصنا على أن نستند إلى الإحصائيات والأرقام الواردة في تقارير المنظمات الدولية العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية، حتى تكون تلك الإحصائيات والأرقام بعيدة عن ما قد يعتقده البعض من تحيز أو مبالغة في تلك الأرقام والإحصائيات، وهو ما سنحاول عرضه في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

حجم الأضرار البشرية للحرب على اليمن للعام 2015م

35000	الضحايا	
6000	حالة وفاة	تم الإبلاغ من قبل المرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد
2997	القتلى	من المدنيين
5659	الجرحى	من المدنيين
700	طفل قتيل	
1000	طفل جريح	
720	طفل	مشاركون في الصراع
2 مليون	طفل يعانون من سوء التغذية الحاد	والنساء الحوامل أو المرضعات بحاجة إلى علاج عاجل.
1.8 مليون طفل	خارج المدرسة منذ منتصف مارس عام2015،	ليصل العدد الإجمالي للأطفال خارج المدرسة لأكثر من 3.4 مليون جنبا إلى جنب مع أطفال ما قبل الأزمة
2.7 مليون	النازحون	2.8 آخر الاحصائيات لعدد النازحين
7.6 مليون شخص	يعانون من انعدام الأمن الغذائي	
14 مليون يمني	لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية	
600 مرافق صحية	أغلقت بسبب الضرر، نقص في الإمدادات الحيوية أو نقص العاملين الصحيين	ما يقرب من 220 من هذه المنشآت المستخدمة لتوفير العلاج لسوء التغذية الحاد.

(1) **خطة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن للعام 2019م**

170،1	المدارس غير صالحة للاستخدام الآن	بسبب الأضرار الناجمة عن الصراعات وجود النازحين، أو احتلال من قبل الجماعات المسلحة.
9000.000شخص	المتضررون من خراب البنية التحتية للمياه	تدمير واهمال آبار وخزانات مياه.
1250 عائلة 170 أسطوانات الاوكسجين 000،30 وحدة من جلسات غسيل الكلى	مساعدات غير غذائية أدوية لعلاج السرطان، والمواد الجراحية والسوائل الوريدية ومستلزمات التخدير، وكذلك العلاجات المضادة للفيروسات نقص المناعة البشرية.	احتياجات
276 ألف شخص	مساعدات إنسانية	

المصدر: نشرات مكتب تنسيق الشؤون الانسانية – الاوتشا - وتقارير صندوق التمويل الإنساني المشترك.

رابعاً: معاناة النازحين داخليا

وفي هذه الجزئية سنحاول عرض بعض الإحصائيات والبيانات الأولية التي استطعنا الحصول عليها بشكل دقيق، علماً بأنها قد تزايدت عما هي عليه- توضح حجم وأعداد النازحين في بعض محافظات الجمهورية، كمؤشرات تبين حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب اليمني، علماً بأن الخلفية الاجتماعية والتقاليد الراسخة لدى الإنسان اليمني وارتباطه الوثيق بالأرض قد لعبت دوراً كبيراً في عدم وجود موجات من اللاجئين اليمنيين إلى دول أخرى، كما هو الحال في الحالة السورية التي نلاحظ فيها أن أعداد اللاجئين الذين توجهوا إلى دول الجوار مثل الأردن وتركيا، أو إلى أوروبا وأمريكا، كانت كبيرة بل شكلت أزمة للدول التي توجهت إليها وخاصة المملكة الاردنية التي تعاني هي نفسها أزمة اقتصادية وأزمة معيشية خانقة لأبناء الشعب الأردني.

فالإنسان اليمني وفي أسوأ الاحتمالات لم يفكر مجرد تفكير في خيار اللجوء إلى دول أخرى – كما هو الحال بالنسبة لأخوتنا في سوريا الشقيقة - فمن تضرروا جراء الحرب في محافظاتهم أو فقدوا مساكنهم وسبل معيشتهم، انتقلوا من محافظة إلى أخرى إلى درجة أن صنعاء وحدها استقبلت ملايين النازحين من مختلف محافظات الجمهورية، حيث بلغ عدد من نزحوا إلى أمانة العاصمة وحدها حوالي (5000.000 إنسان) قدموا إليها من مختلف المحافظات اليمنية، فأغلب أبناء اليمن لديهم أهل وأقارب في عدة محافظات نتيجة لعلاقات المصاهرة والنسب، وغيرها من العلاقات الاجتماعية بين أبناء الشعب اليمني قد استطاعت أن تحتوي أي موجات للنزوح الداخلي من لجوء جزء يعتد به من أبناء سوريا إلى الدول المجاورة كتركيا أو إلى أوروبا.

أما فيما يتعلق باللجوء إلى خارج اليمن فلم يفكر في ذلك الأمر إلا النذر اليسير من أبناءاليمن ممن هم ضمن فئات اجتماعية محددة، استطاعوا إما اللجوء الإنساني أو السياسي إلى دول أخرى، وهم أعداد ضئيلة لا تمثل مؤشراً لظاهرة اللجوء بالنسبة للحالة اليمنية، على عكس ما يحدث في سوريا، ولو حاولنا إعطاء مؤشر حقيقي - إلى حد كبير - على موجة النزوح الداخلي خلال العام 2015م وهو العام الذي بدأت فيه الحرب على اليمن وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم (2)

عدد الأسر والأفراد النازحين داخليا بسبب الحرب خلال العام 2015م

المحافظة	الأسر	الأفراد
عدن	5.178	31.068
البيضاء	6.052	63.312
الحديدة	18.977	113.862
الجوف	6.963	41.778
المهرة	444	2.664
المحويت	6.650	38.837
أمانة العاصمة	24.370	137.302
عمران	16.765	102.155
ذمار	14.870	80.858
حضرموت	119	714
لحج	9.284	55.704
مأرب	4.127	24.440
ريمة	5.334	31.136
صعدة	24.233	145.614
صنعاء	24.473	158.126
شبوة	2.262	13.572

المصدر: تقارير حركة تتبع السكان 11،12،13 الوحدة التنفيذية للنازحين

أما لو أردنا الحديث عن الأسر النازحة داخلياً، فسنجد أن محافظة عمران جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الأسر النازحة منها التي بلغت 1.964 في العام 2015م وهو العام الأول للعدوان، في حين جاءت محافظة ذمار في الترتيب الأخير في عدد الأسر النازحة مسجلة عدد أسرتين فقط - وبطبيعة الحال فإن هذه الأرقام بمثابة أعداد أولية تم رصدها في العام الأول للعدوان، ولو أتيحت لنا الفرصة لرصد عدد الأسر والأفراد النازحين من المحافظات الأكثر تعرضا للقصف والدمار لبلغت أكثر من ذلك بكثير، وفيما يلي جدول يوضح تلك الأعداد التي تم رصدها خلال العام 2015م فقط، وهي كما يأتي:

جدول رقم (3)

عدد الأسر النازحة داخليا بسبب الكوارث التي خلفتها الحرب خلال العام 2015م

المحافظة	عدد الأسر	عدد الأفراد
المهرة	923	5.538
أمانة العاصمة	3	18
عمران	1.964	11.784
ذمار	2	12
حضرموت	55	330
مأرب	4	24
ريمة	64	384
صنعاء	76	456
شبوة	218	1.308
سقطرى	307	1.842
الاجمالي	3616	783472

المصدر: نشرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا والمنظمات المحلية العاملة بالميدان

أما بالنسبة لمن قرروا العودة حتى وإن كانت مصادر الخطر موجودة واحتمالات تعرضهم مرة أخرى للقصف والقتل من قبل قوات التحالف، فسنجد الأرقام الآتية بمثابة مؤشر حقيقي فيما يتعلق بارتباط الإنسان اليمني بأرضه ومواطنه ومسقط رأسه، وذلك كما يأتي:

1- ما يقدر بنحو 764.979 شخص من النازحين العائدين الذين عادوا الى أماكن إقامتهم المعتادة في جميع أنحاء اليمن، تتركز حالات العودة المحددة في 5 محافظات (عدن – أمانة العاصمة – لحج – تعز – حجة) وتشكل هذه المناطق 84% من مجموع السكان العائدين (636.748) شخص.
2- تم تحديد 33.793 شخص باعتبارهم من السكان العائدين الذين نزحوا في الأصل بسبب الكوارث الطبيعية في 8 محافظات (حضرموت – سقطرى – شبوة – عمران – حجة – ذمار – صنعاء – مأرب).
3- هناك83% من النازحين داخليا بسبب النزاع يقيمون لدىأسر مضيفة (الأقارب وغير الأقارب) أو في مساكن مستأجرة حيث سجلت نسبة60% ممن يقيمون مع أسر مضيفة، في حين يقيم 23%من النازحين في مبانٍ مؤجرة.
4- نسبة 17% المتبقية أو 349.026 شخص من السكان النازحين بسبب النزاع بحثوا عن اللجوء عبر ترتيبات الإيواء البديلة في المراكز الجماعية أو الأماكن العشوائية التي تشمل المباني العامة أو الخاصة والمدارس والمرافق الصحية والمساجد وملحقاتها والمستوطنات العشوائية.

5- هناك ما يقدر بنحو (468.488) شخص من النازحين داخليا بما يعادل 23% من إجمالي عدد النازحين داخليا يقيمون في مبانٍ مستأجرة.

6- أن المحافظات الخمس الأولى الأكثر استضافةً للنازحين داخليا والذين يقيمون في مبانٍ مستأجرة هي (أمانة العاصمة – تعز – حجة – عمران – صنعاء)، وتمثل هذه المحافظات (356.951) شخص من النازحين داخلياً.

خامساً: انعدام الأمن الغذائي الحاد على نطاق واسع في اليمن

من المتوقع أن يتدهور الوضع الإنساني في اليمن إذا استمرت الحرب؛ حيث سنجد أن أكثر من نصف السكان ينزلقون نحو الدخول في مجاعة [1].

ويواجه الإنسان اليمني انعدام الأمن الغذائي الحاد وفقاً لما تشهده 19 محافظة من أصل 22 محافظة [2]؛ حيث حذرت الأمم المتحدة وشركاؤها من أن الوضع في المناطق المتضررة من المرجح أن يتدهور إذا استمرت الحرب، وهو ما تشير إليه البيانات الآتية [3]:

1- أن تصنيف المرحلة (IPC) يؤكد على أن أكثر من نصف سكان البلاد يعيشون في "أزمة" أو مستويات "طوارئ" من انعدام الأمن الغذائي، في بعض المحافظات تصل إلى 70% من سكانها يكافحون من أجل إطعام أنفسهم. وأن 7ملايين شخص على الأقل - ربع السكان - يعيشون تحت الطوارئ.

2- أن مستويات انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 4 درجة على مقياس IPC خمسة مستويات .(وهذا يعكس زيادة بنسبة 15% منذ يونيو 2015. وما زيد عن 7.1 مليون شخص في حالة أزمة.

3- أن "النتائج IPC تظهر بوضوح ضخامة الأزمة الإنسانية في اليمن" حيث صرح (جيمي ماكغولدريك)، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن "أن هذه هي واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، ونتيجة لذلك فإن مؤشرات انعدام الأمن الغذائي لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول في اليمن .

4- وتشمل الدوافع الرئيسة لانعدام الأمن الغذائي: نقص الوقود والقيود المفروضة على الاستيراد التي خفضت توافر السلع الغذائية الأساسية في البلاد، التي تستورد نحو 90% من المواد الغذائية الأساسية لها.وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2015 واستوفت 12% فقط من احتياجات البلاد من الوقود.

5- أن الأسعار المحلية للقمح كانت أعلى 12-15% في مايو 2016 مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة، على الرغم من أن أسعار القمح العالمية قد انخفضت في الأشهر الأخيرة.

6- أدى نقص البذور والأسمدة المستخدمة في إنتاج المحاصيل إلى شل حركة العاملين في هذا القطاع في جميع أنحاء اليمن، حيث يكسب حوالي 50% من القوى العاملة معيشتهم من القطاع الزراعي والأنشطة ذات الصلة.

7- أدى اثنان من الأعاصير في نوفمبر 2015م، والفيضانات وأسراب الجراد في أبريل 2016م إلى المزيد من المعاناة التي يعيشها الإنسان في اليمن، مما يحد من قدرته على إنتاج الغذاء والوصول إليه.

---

(1) **بيان صحفي منظمة الأغذية والزراعة للبرنامج المشترك.**

(2) **تقييم مشترك من قبل الأمم المتحدة والشركاء.**

(3) **تقييم مشترك من قبل الأمم المتحدة والشركاء.**

سابعاً: سوء التغذية

أما فيما يتعلق بسوء التغذية الناجم عما خلفته الحرب من أوضاع إنسانية مأساوية في اليمن، فسنحاول توضيح حجم المعاناة التي يعيشها الإنسان اليمني من خلال استعراض البيانات التي يوضحها الشكل الآتي:

شكل رقم (1)

المحافظات التي تعاني من انتشار سوء التغذية الحاد

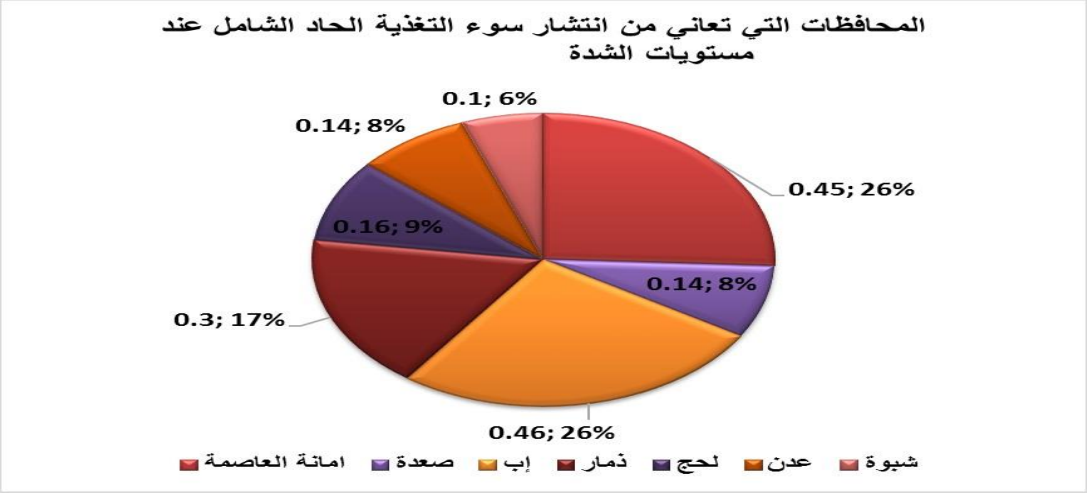

المصدر: بيانات اليونيسيف.

فما يقرب من 3 ملايين طفل تحت سن 5 سنوات والنساء الحوامل أو المرضعات تتطلب خدمات لعلاج أو الوقاية من سوء التغذية الحاد.

فسوء التغذية الحاد (cam) لا يزال في مرحلة خطيرة في معظم محافظات البلاد ليصل إلى مستويات 25.1% في تعز والأراضي التهامية و21.7 % في الحديدة. وشهدت نفس المناطق انخفاضاً كبيراً في الصيد التقليدي - بنحو 75% في تعز والحديدة .أما في المحافظات الأخرى قد انخفضت عمليات الصيد إلى النصف مقارنة مع 2014م أما خلال الفترة من يناير إلى 30 أبريل 2016م فقد تلقى نحو 3.6 مليون شخص مساعدات غذائية طارئة، ولكنها تعاني نقصا في التمويل وقال ماكغولدريك: "أدعو الجهات المانحة بشكل عاجل إلى زيادة التمويل الإنساني بحيث يمكن أن يتم تسليم المزيد من المساعدات الغذائية لملايين من الأشخاص الآخرين في حاجة ملحة".

التحليل المشترك IPC هو نتيجة لأسابيع من جمع المعلومات عن طريق شراكة بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية تحت قيادة البرنامج الذي يموله الاتحاد الأوروبي نظم المعلومات الأمن الغذائي (FSIS) والأمانة الفنية للأمن الغذائي للوزارة الحكومة اليمنية للتخطيط والتعاون الدولي.

ثامناً: الجرائم التي ارتكبتها السعودية في حربها على اليمن

وفي سياق الحديث عن بشاعة الجرائم التي خلفتها الحرب على اليمن لابد لنا من التوقف قليلاً للحديث عن بعض أنواع الأسلحة المحرمة دولياً والتي استخدمتها قوات التحالف ضد أبناء اليمن؛ حيث قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق استعمال قوات التحالف ستة أنواع من القنابل العنقودية في اليمن، منذ مارس 2015م وفي غضون ذلك قامت منظمة "هيومان رايتس وواتش" بتوثيق استعمال الذخائر العنقودية في اليمن، وقد عثر على الذخيرة العنقودية المصنوعة في المملكة المتحدة التي وثقتها منظمة العفو الدولية في قرية الخضراء في مديرية حرض، بمحافظة حجة على بعد 40 كيلو متراً إلى الجنوب الغربي من محافظة صعدة، وبينما قامت السعودية بشن غارات جوية في محافظة صعدة إبان جولات النزاع المسلح الست المعروفة باسم " الحروب الست" ما بين 2004م، 2009م، لم يوجد سجل رسمي بحسب علم منظمة العفو الدولية لتوجيه السعودية أو سواها من دول التحالف ضربات جوية في محافظة حجة قبل النزاع الحالي في اليمن، وفضلاً عن ذلك فقد نزح ما يربو على 250.000 شخصٍ من ديارهم داخل اليمن نتيجة الحروب الست"[1].

ومن بين الجرائم التي تم توثيقها عبر منظمة العفو الدولية والتي ارتكبتها قوات بقيادة السعودية يمكن ذكر الجرائم الآتية [2]:

1- الهجوم الذي وقع على مدرسة أسماء بمحافظة الحديدة في 15 أغسطس2015م وفي مقارنة مع ما ورد في تقرير الفريق المشترك – الذي شكلته السعودية في التحقيق في هذه الجريمة – وجدت منظمة العفو الدولية أن الضربة الجوية على مدرسة أسماء "كانت انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني لأنها استهدفت منشأة مدنية بشكل متعمد، وانتهكت مبدأ التمييز بين "الأعيان المدنية والأهداف العسكرية" وقد استندت نتائج المنظمة إلى بحث أجرته في عين المكان بتاريخ 8 نوفمبر2015م؛ حيث تحدث باحثوها مع أربعة أشخاص من سكان قرية المنصورية، من بينهم طلاب في مدرسة "أسماء" ومدير المدرسة ونائب المدير، خلال زيارتهم للمدرسة، وقال هؤلاء جميعاً: إن مدرسة أسماء لم تستخدم أبداً لأغراض عسكرية، وإنها تعرضت لهجوم من قبل قوات التحالف على الرغم من صفتها المدنية.

2- جريمة قصف المجمع السكني لمحطة تحلية المياه في مدينة المخاء، حيث كشف تقرير الفريق المشترك الذي شكلته السعودية مدى الزيف والتظليل الذي تضمنه هذا التقرير. "فلم يذكر بشكل صريح ما إذا كان الهجوم على المجمع السكني في المخا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وبعد مراجعة الوقائع المتعلقة بالضربة الجوية التي وقعت في يوليو2015م في المخا، خلص الفريق المشترك إلى نتيجة تقول: إن التحالف قصف المنطقة بسبب وجود قوات الحوثيين، والقوات التابعة للرئيس السابق/ علي عبد الله صالح، ومن ضمنها صواريخ دفاع ساحلية، بيد أن الفريق المشترك وجد أن المجمع السكني التابع لمحطة تحلية المياه " تأثر بقصف جزء منه عن طريق الخطأ غير المقصود، وذلك بناءً على معلومات استخباراتية غير دقيقة". ولم يذكر الفريق صراحة عدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في الحادثة، ولكنه أوصى بتقديم تعويضات إلى "ذوي الضحايا بعد تقدمهم طلبات رسمية وموثقة إلى لجنة جبر الضرر".

---

(1) **منظمة العفو الدولية؛ بيان للتداول العام رقم الوثيقة** 2016/4194/31 **بتاريخ**5 **يونيو**2016**م، ص** 2.

(2) **منظمة العفو الدولية؛ بيان عام، رقم الوثيقة:** 2017/5494/31، **بتاريخ** 16 **يناير**2017**م، ص** 5.

وفي هذه الواقعة توصل فريق بحث منظمة العفو الدولية إلى أن الضربة التي وقعت على مجمع المخا السكني شكلت انتهاكاً لمبدأي "التمييز والتناسب القانونيين". فقد زار باحثو المنظمة الموقع بعد مرور ثلاثة أيام على الضربة، وقابلوا (21) شخصاً من السكان والعاملين في المحطة في الموقع، وفي خمسة مستشفيات في المخا والحديدة. وأثناء زيارة المنظمة للموقع في 27 يوليو شاهد الباحثون ما لا يقل عن (ثمان حفر) ناتجة عن الضربات الجوية التي استهدفت المجمع على مدى 30 دقيقة في 24 يوليو2015م وفقاً لروايات الشهود، إن تكرار الضربات الجوية على الموقع نفسه يجعل من الصعب القول إن ذلك الهجوم كان" خطأ غير مقصود" وخلصت المنظمة إلى القول بأن الهجوم يمكن أن يصل إلى حد جريمة الحرب، وقد أسفرت تلك الضربات الجوية في ذلك الوقت عن مقتل ما لا يقل عن (63 مدنياً) وإصابة (50 آخرون بجروح)، ولم تجد منظمة العفو الدولية أية أدلة على أن المجمعات السكنية تستخدم لأغراض عسكرية – كما ادعى الفريق المشترك[1].

3- قصف سوق الفيوش للماشية، وهنا سيتضح حجم ومدى الزيف والتظليل الذي تمارسه السعودية فيما يتعلق بمحاولاتها إخفاء الحقائق المرتبطة بضلوعها في جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية لأبناء الشعب اليمني؛ حيث خلص الفريق المشترك في تقريره إلى أن سوق الفيوش للماشية" لم يتم قصفه، وأنه لم يتأثر عرضياً من جراء قصف الأهداف في المنطقة، وفي تقريره " دحض" الفريق المشترك الأدلة والنتائج التي قدمتها منظمة العفو الدولية. ولكنه لم يوضح كيفية توصله إلى تلك النتيجة، ولم يوضح منهجيته ومصادره في الوصول إليها. أما منظمة العفو الدولية فقد خلصت إلى أن الهجوم على سوق الفيوش شكل انتهاكاً للقانون الإنساني، وقد زار باحثوها الموقع في 11 يوليو2015م، أي بعد خمسة أيام على الهجوم، وقابلوا عدداً من الأشخاص، من بينهم شهود يعملون في السوق، وضحايا القصف وأحد أفراد الفريق الطبي، وفحص باحثو منظمة العفو الدولية الحفر التي أحدثتها الضربة في الموقع، والتي كان عمقها نحو ثلاثة أمتار وقطرها أربعة أمتار – مما يشير إلى أنها نتجت عن قنبلة وزنها ما بين 500 – 1000 رطل (200 – 450 كغم)، وكانت مشابهة للحفر التي أحدثتها ضربات قوات التحالف في أماكن أخرى موثقة لدى منظمة العفو الدولية. كما شكل الهجوم انتهاكاً لمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، الذي يعتبر حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، والذي يطلب من جميع الأطراف: التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية..." والذي يعرف الأهداف العسكرية بأنها: " تلك التي تساهم مساهمة فعالة في العمل العسكري، سواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقعها أو بغاياتها أو باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة هناك ميزة عسكرية أكيدة، ولا يجوز تفسير الميزة العسكرية بشكل فضفاض يجعل القاعدة غير فعالة"[2].

(1) **منظمة العفو الدولية؛ بيان عام، رقم الوثيقة:** 2017/5494/31، **بتاريخ** 16 **يناير** 2017**م، ص** 6.

(2) **منظمة العفو الدولية؛ بيان عام، رقم الوثيقة:** 2017/5494/31، **بتاريخ** 16 **يناي** 2017**م، ص** 6 – 8.

سابعاً: جهود المنظمات الدولية في كشف حجم المأساة الإنسانية التي خلفتها الحرب على اليمن

وفي إطار الجهود التي بذلتها بعض المنظمات الدولية في كشف حجم المعاناة والمأساة الإنسانية التي يعيشها أبناء اليمن جراء الحرب على اليمن، يمكننا التأكيد على الدور الذي لعبته منظمة العفو الدولية في رصد بعض الوقائع والجرائم التي ارتكبتها قوات التحالف بقيادة السعودية ضد اليمنيين، ففي سياق خمس بعثات ميدانية أرسلتها منظمة العفو الدولية إلى اليمن منذ مايو 2015م جمعت المنظمة معلومات تشير إلى أن جميع الأطراف، بما فيها قوات التحالف قد ارتكبت انتهاكات خطيرة ومخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هجماتها البرية والجوية، وينبغي التحقيق في بعضها بصفتها جرائم حرب، وفضلاً عن ذلك، تأكيدها على أن ثمة حاجة ماسة للمحاسبة في هذا المناخ الذي يسوده انعدام القانون والانتهاكات بغرض ضمان تسليم مرتكبي الجرائم التي يشملها القانون الدولي إلى ساحة العدالة، وتلقي الضحايا وعائلاتهم التعويض الوافي والفعال.

فحتى يومنا هذا لم يحدث أن تمت مساءلة أحد، على الرغم من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الموثقة جيداً لما ارتكبته السعودية في اليمن، بما في ذلك جرائم حرب بادية للعيان، وقد قامت منظمة العفو الدولية كذلك بإثارة بواعث قلقها من أن " الفريق المشترك لتقييم الحوادث" وكذلك " اللجنة الوطنية اليمنية لتقصي الحقائق" التي أنشأتها الحكومة اليمنية - في الرياض - بدعم من السعودية لا يرقيان إلى مستوى المعايير الدولية اللازمة لإجراء مثل هذه التحقيقات بما في ذلك صلاحياتهما وسلطاتهما ومدى شفافيتهما وحيادتهما[1].

واللافت للنظر أن منظمة العفو الدولية في رسالتها للأمين العام للأمم المتحدة قد حثته بالنظر في توصياتها في سياق جهود الأمم المتحدة وأمينها العام بشأن اليمن، جاءت كما يأتي[2]:

1- رفع توصية إلى مجلس الأمن بإقرار تحقيق دولي مستقل ينظر في الانتهاكات المزعومة المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن وإرساء الحقائق وتحديد الجناة، بغرض ضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى ساحة العدالة وتلقي الضحايا وعائلاتهم التعويض الكامل والعادل.
2- رفع توصية إلى مجلس الأمن كي يوسع نطاق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد السلاح بموجب القرار(2216) بغرض حظر تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات أو التقانة العسكرية، أو تقديم الدعم اللوجيستي والمالي لمثل هذه الصادرات إلى أي طرف من أطراف الحرب في اليمن، بما في ذلك قوات التحالف، أو دعم عملياتها العسكرية في اليمن.
3- مطالبة جميع الأطراف بالتقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني تقيداً تاماً في تخطيطها لأي ضربات وتنفيذها لها، وضمان عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، وعدم القيام بأي هجمات عشوائية أو غير متناسبة.

كما طلبت " الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة " إعادة التحالف الذي تقوده السعودية إلى قائمة الدول والجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الأطفال إبان النزاعات الملحق بالتقرير السنوي المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة.

---

(1) **منظمة العفو الدولية، بيان للتداول العام، رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس بشأن النزاع في اليمن، رقم الوثيقة:** 2017/5695/31، **بتاريخ** 16**فبراير** 2017**م، ص** 3.

(2) **نفس المرجع، ص** 3.

ثامناً: بعض مظاهر المعاناة الإنسانية في اليمن

أما لو جئنا للحديث عن أحد أهم الجوانب التي فاقمت من حدة المعاناة الإنسانية في اليمن خلال سنوات الحرب في اليمن، فسنجد أن منظمة العفو الدولية أعدت تقريراً خاصاً رصدت فيه حجم المعاناة الناجمة عن تضييق الخناق والحصار البري والبحري والجوي على اليمن، ومنع دخول المساعدات الإنسانية: من مواد غذائية وطبية وصحية ومشتقات نفطية وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية التي حرم منها أبناء اليمن جراء صلف وتعنت السعودية في هذا الجانب، دون أن يردعها رادع أو وازع ديني أو إنساني عن قيامها بذلك. فخلال مارس2018م ولمدة 74 ساعة في أبريل 2018م وفي بعض الحالات، قام التحالف بتغيير وجهة السفن نحو الموانئ السعودية واحتجازها لفترات إضافية تصل إلى أسابيع بغرض التفتيش، على الرغم من قيام قوات التحالف بعمليات تفتيش للمراكب الحاصلة على تصاريح الدخول ضمن آلية التحقيق والتفتيش، بصورة منتظمة منذ 2016م، إلا أنه امتنع بصورة متكررة عن رفع التقارير الخاصة بالحوادث، متجاهلاً الإجراءات التي وجه بها مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن. لأن هذه القيود قد تركت بصماتها السلبية على فرص حصول المدنيين اليمنيين على الخدمات الأساسية والضرورية بما في ذلك الغذاء والماء النظيف الصالح للشرب، وهنا يجب على مجلس الأمن تحمل مسؤوليته كاملة في هذا الشأن؛ حيث تقع عليه مسؤولية ضمان أن يسمح جميع أطراف الحرب في اليمن لحركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تتم على نحو سريع ودون عراقيل لإيصال الغذاء والوقود والأدوية والمواد الطبية للمدنيين المحتاجين إليها في مختلف أرجاء اليمن دون تمييز بين محافظة وأخرى أو بين فئة وأخرى.

ففي أحدث تقارير منظمة العفو الدولية الذي أكد على أن " اليمن يتعرض لإحدى أكثر الأزمات الإنسانية تفاقماً في العالم، أدى ما يقارب الأربع سنوات من النزاع المسلح– في حينه - لتعميق وتفاقم حالة إنسانية بائسة في الأصل، فحتى يناير2018م بلغ ما يقدر بنحو 22.2 مليون شخص (أي ما يقارب 75% من السكان) الحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية، من ضمنهم 11.3 مليون بحاجة ماسة إلى المعونات الفورية، وحوالي 16 مليون شخص لا يحصلون على ما يكفي من الماء النظيف والصرف الصحي ومتطلبات النظافة العامة، وحوالي 17.8 مليون شخص يفتقرون إلى الأمن الغذائي، و1.8 مليون طفل و1.1 من الحوامل أو المرضعات ممن يعانون من سوء التغذية بمن فيهم 400.000 طفل دون سن الخامسة يعاني من سوء التغذية الحاد، ونحو 5.4 مليون شخص يحتاجون إلى المأوى الطارئ[1].

وفي نطاق الحديث عن الأضرار التي خلفها تضييق الخناق على الشعب اليمني جراء الحصار (البري والبحري والجوي) من قبل قوات التحالف، قامت قوات التحالف في 6 نوفمبر2017م وكردة فعل على إطلاق الحوثيين (أنصار الله) صاروخا على الرياض على نحو غير قانوني بتضييق حصارها البري والبحري والجوي على اليمن، فقررت حينها" إغلاق جميع موانئ اليمن البرية والجوية والبحرية بصورة مؤقتة" وفي 22 نوفمبر من نفس العام أعلنت قوات التحالف أنها سوف تسمح بإعادة فتح مطار صنعاء للرحلات الإنسانية فقط، وميناء الحديدة لتلقي" المواد الإنسانية ومواد الإغاثة العاجلة" وفي 22 يناير2018م أعلنت قوات التحالف عن إطلاق " خطة العمليات الإنسانية الشاملة لليمن"، التي تمثل برنامج للإغاثة، معلنة أنها ستخصص مليارات الدولارات على شكل مساعدات إنسانية ودعم لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن" بيد أن المساعدات الإنسانية وحدها لا تكفي لتلبية احتياجات السكان اليمنيين الذين يعتمدون على

(لمج) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ، خطة الاستجابة الإنسانية، يناير2018م.

الواردات الخارجية قبل الحرب بنسبة80% - 90% من احتياجاتهم للمواد الغذائية الأساسية،وقد كان للقيود التي فرضتها قوات التحالف على المستويات التجارية آثارها السلبية بالنسبة لفرص حصول اليمنيين على الغذاء مما زاد من حالة انعدام الأمن الغذائي المتفشية، فما بين يوليو 2016م، واكتوبر2017م أمكن توفير كل احتياجات اليمن الشهرية من الأغذية المستوردة تقريباً، والبالغة (96%) من المعدل العام، ومنذ نوفمبر2017م انخفضت النسبة إلى(68%)، وفي إبريل 2018 انخفضت نسبة الأغذية المستوردة إلى النصف (51%) من الاحتياجات الوطنية الشهرية [1].

وفي 2018م قدر برنامج الأغذية العالمي أن ما يزيد عن (10 ملايين يمني) يواجهون حالة من انعدام الأمن الغذائي [2].

وبعد انقضاء ثلاث سنوات على اندلاع الحرب ارتفع هذا الرقم، بحسب تقديرات أوتشا إلى (17.8 مليون يمني)، بمن فيهم نحو (8.4 مليون شخص) يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وخطر المجاعة[3]، وهذه المعاناة الإنسانية التي تهدد اليمنيين زادت حدتها وارتفعت أعداد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي لتسجل 20 مليون شخص ممن يعانون من إنعدام الأمن الغذائي حسب خطة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن لعام 2019م[4]وقد أسهمت القيود المفروضة على اليمن والحصار المطبق عليها في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في بلد يعاني أصلاً من الافتقار الشديد[5].

أما فيما يتعلق بتعنت دول التحالف فيما يتعلق بتأخير عمليات تفتيش السفن والمراكب المحملة بالمساعدات الإنسانية والمواد الغذائية القادمة لليمن، فقد وثقت منظمة العفو الدولية في مارس2018م عمليات تأخير التفتيش لعدد (ثلاث سفن) محملة بالمساعدات الإنسانية والمواد الغذائية القادمة إلى اليمن عبر ميناء الحديدة؛ حيث كان على المراكب المسافرة إلى الموانئ اليمنية على البحر الأحمر أن تنتظر الإذن من قوات التحالف لمدد معدلها (120 ساعة)، وانخفضت إلى (74 ساعة) في أبريل2018م، وفي الحالات الثلاث التي وثقتها منظمة العفو الدولية قام التحالف بتأخير إعطاء الإذن للمراكب بمواصلة الابحار لفترات أطول بكثير من الأوقات المعتادة، وذلك في شهري مارسوأبريل2018م.

ففي الحالة الأولى قامت آلية التحقق والتفتيش بتفتيش سفينة INCEATLANTIC في 16 مارس 2018م؛ في اليوم التالي قبل أن يتم ارسالها إلى ميناء جيزان السعودي واحتجازها وإخضاعها لمزيد من التفتيش لثلاثة أسابيع وجرى إخلاء سبيل المركب في نهاية المطاف.

أما الحالة الثانية فكانت في 5 مايو أي بعد (50 يوماً) من حصوله على الإذن بالمرور من جانب آلية التحقق والتفتيش.

أما في الحالة الثالثة فقد قام التحالف بتغيير وجهة مركب سيصل من ميناء جيبوتي إلى ميناء جيزان؛ وتم احتجازه للتفتيش من تاريخ 14 أبريل حتى 8 مايو2018م، ثم قامت قوات التحالف بإيقافه للتفتيش في 8 أبريل/ نيسان، وكان لا يزال محتجزاً في 24 مايو، ولم تصدر قوات التحالف في أي من هذه الحالات الثلاث – ومثيلاتها كُثر– أي تبرير علني

(1) **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن (أوتشا) آلية تعقب السلع 3 مايو2018م، ص 7.**

(2) **نفس المرجع، ص 8.**

(3) **أوتشا في اليمن،** www.unocha.org/yemen/about-ocha-yemen

(4) **خطة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن لعام 2019م، ص 4.**

(5) **أوكسفام، الصواريخ والغذاء أزمة للأمن الغذائي من صنع البشر في اليمن، ديسمبر/ كانون الأول**
www.oxfam.org/sites.www.oxfam.org/files/fileattachments/bn-missiles-food-security-2017 yemen041217-en.pdf.

لتوضيح أسبابه في احتجاز تلك المراكب والسفن طيلة تلك الفترة، أو أن يقدم أي تقارير بشن تلك الحوادث إلى لجنة العقوبات التي أنشأها مجلس الأمن الدولي[1].

تاسعاً: البعد الاقتصادي للمعاناة الإنسانية في اليمن

وللمعاناة الإنسانية في اليمن عدة أبعاد، يأتي من بين أهمها البعد الاقتصادي الذي بدا واضحاً منذ بدء الحرب وحتى العام 2019 م، ففي تقرير صادر عن الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة صنعاء، قُدرت فيه الأضرار الناتجة عن الحرب على اليمن أو ما أسماه البعض (بالتدخل العسكري لدول التحالف والعمليات العسكرية) وبشكل أولي بأكثر من (39 مليار دولار) منذ بداية الحرب في 26 مارس 2015م، حتى منتصف عام 2016م؛ حيث تم استهداف نحو (196) مصنعاً ومنشأة صناعية وتجارية، و(سبع صوامع غلال) ونحو (546 مخزناً للأغذية)، وكذا (265) سوقاً تجارية وشعبية، وما يزيد عن (123) منشأة سياحية وفندقية، و(240) محطة للوقود والغاز المنزلي، إضافة إلى عدد من شبكات الاتصالات الخاصة[2].

كما كشفت النتائج النهائية لنظام رسم خرائط توافر الموارد الصحية في (16) محافظة شملها المسح من إجمالي (22) محافظة إلى أن عدد (1.579) مرفقاً صحياً بنسبة (45%) فقط لا زالت تعمل بشكل كامل أو جزئي، وذلك من أصل (3.507) مرفقاً كانت تعمل قبل الحرب، و(1.343) مرفقاً صحياً يمثل نسبة (38%) فقط لا زالت تعمل بجزء من طاقتها، في حين توقف عن العمل بشكل كامل (504) مرفقاً صحياً بنسبة (17%) من المرافق الصحية في الدولة. كما كشفت نتائج المسح أيضاً عن تعرض (274) مرفقاً صحياً لأضرار مختلفة نتيجة القصف المباشر أو العمليات العسكرية، منها (69) مرفقاً دُمرت بالكامل و (205) مرفقاً تعرضت لدمار جزئي، إلا أن تقارير رسمية صدرت في الربع الأول من العام 2016م قدرت إجمالي المنشآت الصحية المتأثرة بنحو (412) مستشفى ومركز صحي، منها (180) مستشفى ومركزاً صحياً ونحو (232) وحدة صحية، بالإضافة إلى مصنعين للأكسجين، وتعرض (61) سيارة إسعاف للتدمير[3].

كما أشار تقرير أعده البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي إلى أن (900منشأة) من بين (3652 منشأة) تقدم خدمات التطعيم ضد الأمراض لم تعد تعمل منذ مطلع عام 2016م، وهو ما تسبب في ترك (2.6مليون) طفل تحت سن (15) سنة عرضة للإصابة بالحصبة، وغيرها من الأمراض الوبائية والمعدية. (4)

أجمالاً يمكن القول إن الحرب التي تدور في اليمن على أراض يمنية، ما يقارب الخمس سنوات على التوالي تمثل حرباً عادلة بالنسبة لليمنيين وفق المعايير المتعارف عليها دولياً، على الرغم من حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون، والكارثة التي تنذر وتحذر منها جميع المنظمات الأممية والإنسانية، والتي سببتها هذه الحرب الجائرة.

---

(1) **رسالة متبادلة مع مسؤول في أوتشا، 24 مايو/ أيار 2018 مع مسؤول في آلية التحقق والتفتيش، 6 يونيو2017م، ص 6.**

(2) **محمد علي عوض الحرازي؛ الآثار الاقتصادية للتدخل العسكري لدول التحالف في اليمن وانعكاساتها على الوضع الإنساني ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لأكاديمية الشرطة: التكييف القانوني للتدخل العسكري لدول التحالف وانتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني في اليمن، 21 مايو 2017م، ص 39.**

(3) **المرجع السابق؛ ص 46.**

(4) **تقرير: (التقييم المبدئي للأضرار والاحتياجات)، البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي، تم نشره بتاريخ 16 أغسطس 2016م :** http;//ara.reuter.com

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة سنجد أن الإجابة على التساؤلين البحثيين: ونص أولهما على: ما مدى عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، وفقاً لمعايير الحرب العادلة؟ فقد توصلت الدراسة من خلال دراسة الفرضية الأولى التي نصت على أن "هناك علاقة طردية بين عدالة القضية التي يدافع عنها الشعب اليمني وعدالة حربه ضد العدوان السعودي" وهو ما أثبتته الدراسة من خلال دراسة وتحليل معايير وشروط الحرب العادلة، التي جاء من بينها شرط عدالة القضية التي يحارب من أجلها اليمنيون، فعدالة القضية التي يدافع عنها اليمنيون تمثلت في الحفاظ على أمن واستقرار وسيادة اليمن، وكشفت الحرب أن قوات التحالف بقيادة السعودية قد انتهكت تلك السيادة وأضرت بأمن واستقرار اليمن من خلال قتل وتدمير كل مظاهر الحياة، دون مبرر قانوني يمنحها الحق في التدخل وإعلان الحرب على اليمن مهما كانت الأطراف التي اجتمعت للدفاع عن هذه القضية أو أفكارها أو ايديولوجياتها، إلا أنها جميعا تحارب من أجل قضية عادلة وصداً لعدوان سافر بكل المقاييس.

أما التساؤل البحثي الثاني: ما حجم المعاناة الإنسانية التي سببتها الحرب على أبناء الشعب اليمني؟ فمن خلال دراسة الفرضية الثانية التي نصت على "كلما زادت هذه الحرب حدة واستهدافاً للمدنيين، زاد حجم المعاناة الإنسانية التي يعاني منها أبناء الشعب اليمني. فقد كشفت المؤشرات الإنسانية والاحصائيات التي تم ذكرها في الدراسة حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب اليمني، وهو ما يعزز صحة هذا الفرض، حيث جاءت مؤيدة له، فقد بلغت المعاناة الإنسانية أعلى مستوياتها على مدار ما يقارب الخمس سنوات من تاريخ بدء الحرب على اليمن، وتفاقمت هذه المعانة في مختلف القطاعات والجوانب المعيشية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن ذكرها فيما يأتي:

1- أن الحرب التي يخوضها اليمنيون- أيا كانت مكوناتهم السياسية والإيديولوجية- تمثل حرباً عادلة كونها قائمة على أساس وجود قضية عادلة يحارب من أجلها اليمنيون على عكس الطرف الآخر.
2- أن حرب السعودية وحلفائها – وفقاً لشروط ومعايير الحروب العادلة – لا تمثل حرباً عادلة كونهم لا يمتلكون قضية عادلة يحاربون من أجلها، وهذا هو الفارق الجوهري بين اليمنيين وحربهم وبين السعودية وحربها.
3- أن حجم المعاناة الإنسانية يزداد كل يوم تنذر بكل المؤشرات والمقاييس الدولية بحدوث كارثة إنسانية في اليمن لم يشهدها التاريخ، فأكثر من 22 مليون يمني يتعرضون لمجاعة وكارثة إنسانية ناجمة عن هذه الحرب الجائرة.
4- أن حجم المعاناة الإنسانية يزداد كلما ارتفعت وتيرة الحرب والعمليات العسكرية والقصف والقتل والتدمير لليمن وأبنائه، في ظل السكوت الدولي المريب.
5- كشفت هذه الحرب ضعف وهشاشة الأمم المتحدة ومنظماتها فيما يتعلق بتعاملها مع الحرب على اليمن، وكأن الأمر يدار من غرف مغلقة في واشنطن من قبل الإدارة الأمريكية.
6- أن اليمن لم تكن الدولة المعتدية – بل المعتدى عليها – ومن ثم فإن عدالة قضيتها تمثلت في المقام الأول في حقها المشروع قانونا في الدفاع عن نفسها والحفاظ على سيادة أراضيها وأمن واستقرار شعبها.

7- وجود تواطؤ دولي واضح، لما تتعرض له اليمن من جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، تمثل جميعها جرائم توجب محاكمة الذين شنوا هذه الحرب على اليمن أو تواطؤوا معهم أو قدموا لهم الدعم المباشر أو غير المباشر، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي في هذا الشأن.

كما يمكننا طرح عدد من التوصيات التي ترتبط بمن لهم علاقة بهذه الحرب من أطراف داخلية وإقليمية ودولية ومنظمة الأمم المتحدة والتي نوجزها فيا يأتي:

1- توصي الدراسة جميع الأطراف في هذه الحرب أو من يشاركون في إدارتها بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل على إيقافها والدخول في حوار سياسي مباشر بين جميع الأطراف دون استثناء بما يكفل وقف المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها أبناء اليمن.

2- توصي الدراسة بتفعيل دور المنظمات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية للعب دور رئيس في وقف معاناة الشعب اليمني ووقف عمليات القتل والتدمير لهذا البلد العربي الإسلامي.

3- توصي الدراسة الأمم المتحدة بضرورة تحملها لمسؤولياتها الأممية والقانونية والإنسانية لوقف هذه الحرب المدمرة، والتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني، عبر خطوات عملية لإيقاف هذه الحرب والدخول في عملية بناء السلام في اليمن.

4- توصي الدراسة الأمم المتحدة والدول المانحة بضرورة وضع مشروع إعادة إعمار اليمن وجبر الضرر لما فيه مصلحة أبناء الشعب اليمني المتضررين من هذه الحرب، وتعويضهم بصورة عادلة مالياً ومعنوياً.

5- توصي الدراسة منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية بوضع برامج ومشاريع إنسانية لإعادة تأهيل المجتمع اليمني وبرامج الدعم النفسي والمؤسسي لجميع فئات المجتمع اليمني، بما يتوافق مع متطلبات كل مرحلة وعدم تنفيذ مشاريع هلامية أو صورية لا نفع فيها ولا عائد لأبناء المجتمع اليمني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1- بيار كونيسا، صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح، ترجمة: نبيل عجان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مايو 2015م).
2- ديفيد فيشر، الأخلاقيات والحرب، ترجمة د/ عمار عواد (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 414، يوليو 2014م).
3- عبد السلام أحمد هماش، قوانين الحرب وضرورتها في ضوء تحريم الحرب في القانون الدولي العام، (الكويت: جامعة الكويت، الكويت، مجلة الحقوق جامعة الكويت).
4- سالم حسين العادي؛ نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي: ميخائيل والزر أنموذجاً، المجلة الجامعة، العدد الثامن عشر، المجلد الأول، يناير 2016).
5- فرانسوا بونيون؛ الحرب العادلة وحرب العدوان والقانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2002م).
6- فيليب تايلور، قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، ترجمة سامي خشبة (الكويت: المجلس القومي للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، 256، أبريل 2000م).
7- كاري إي. سميث، مارغوت لايت (محرران)، ترجمة فاضل جكتر، الأخلاق والسياسة الخارجية (الرياض: مكتبة العبيكان، 1425هـ).
8- محمد علي عوض الحرازي؛ الآثار الاقتصادية للتدخل العسكري لدول التحالف في اليمن وانعكاساتها على الوضع الإنساني ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لأكاديمية الشرطة: التكييف القانوني للتدخل العسكري لدول التحالف وانتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني في اليمن، 21 مايو 2017م.

ثانياً: التقارير والبيانات

1- تقرير: تضييق الخناق: عراقيل التحالف والحوثيين تفاقم المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية في اليمن، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: 2018/8505/31 بتاريخ27 يناير / كانون الأول 2018.
2- تقرير اليونيسيف صنعاء، 27 مارس 2017.
3- تقرير: (التقييم المبدئي للأضرار والاحتياجات)، البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي، تم نشره بتاريخ 16 أغسطس 2016م على الرابط: http;//ara.reuter.com
4- أوكسفام، الصواريخ والغذاء أزمة للأمن الغذائي من صنع البشر في اليمن، ديسمبر/ كانون الأول 2017 www.oxfam.org/sites.www.oxfam.org
5- بيان صحفي منظمة الأغذية والزراعة للبرنامج المشترك.
6- المنسق الإنساني في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليمن.
7- حمدي الشريف؛ مفهوم الحرب العادلة عند مايكل وولتزر (المؤتمر العلمي الثاني لشباب الباحثين، مايو 2011).

8- عمر حمزاوي؛ اليمن، حرب جائرة ومأساة إنسانية وأمل في المجتمع الدولي، جريدة الشروق المصرية، 9 ديسمبر 2016م.
9- Julia Annas, The Morality of Happiness (Oxford: Oxford University, Press, 1993, p43.
10- تقييم مشترك من قبل الأمم المتحدة والشركاء.
11- بيان للتداول العام، منظمة العفو الدولية؛ رقم الوثيقة 2016/4194/31 بتاريخ5 يونيو/حزيران 2016م.
12- منظمة العفو الدولية، بيان للتداول العام، رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس بشأن النزاع في اليمن، رقم الوثيقة: 2017/5695/31، بتاريخ 16فبراير/ شباط 2017.
13- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، خطة الاستجابة الإنسانية، يناير/ كانون الأول 2018.
14- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن (أوتشا) آلية تعقب السلع 3 مايو/أيار 2018.
15- أوتشا في اليمن، www.unocha.org/yemen/about-ocha-yemen
16- رسالة متبادلة مع مسؤول في أوتشا، 24 مايو/ أيار 2018 مع مسؤول في آلية التحقق والتفتيش، 6 يونيو/ حزيران2017.